التمهيد

مفهوم النواسخ في اللغة والاصطلاح

قبل البحث في النواسخ أنواعها وأحكامها، يحسن بنا أن نعرج على مفهوم النواسخ في اللغة، وفي الاصطلاح .

نبدأ بالمفهوم اللغوي، **فالنسخ في اللغة:**- ((إبطال الشيء وإقامة آخر مكانه، وفي التنزيل:- ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾(١)، والآية الثانية ناسخة، والأولى منسوخة، ونسخت الريح آثار الديار غيرتها، ونسخت الشمس الظل إذا ذهبت به وأبطلته وحلت محله))(٢).

والنسخ في الاصطلاح:- هي العوامل الفعلية أو الحرفية التي تدخل على الجملة الإسمية، فتغير وتزيل الحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر.

وإذا تتبعنا بدايات نشأة هذا المصطلح نلاحظ أنَّ كلمة النَّواسخ هذه من حيث كونها مصطلح دال على (كان وأخواتها)، و(ظنَّ وأخواتها)، و(كادَ وأخواتها)، و (إنَّ وأخواتها)، وسائر الحروف النَّاسخة لم تظهر عند النُّحويين المتقدمين، وإنَّما المعروف عندهم هو ذكر أحكامها فقط، فسيبويه ذكرها في((باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل لاسم المفعول))(٣)، وذكرها كذلك في:- ((باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))(٤)، ويعني بذلك (إنَّ وأخواتها)، ولكن لم تأتِ كلمة نواسخ أو النَّاسخ أو المنسوخ في كلامه.

وتبع الزمخشري في كتابه المفصل(٥) سيبويه ونحا نحوه ابن يعيش في شرحه للمفصل(٦)، حيث لم يذكرا هذا المصطلح وظلت دراسة النواسخ مبعثرة حتى جمعها السيوطي في كتابه همع الهوامع(٧).

ويعد ابن مالك (ت٦٧٢هـ) هو أول من ذكر مصطلح النواسخ على حقيقته في محض الحديث عن تخفيف همزة (إنَّ) بقوله:-

والفعل إن لم يكُ ناسخاً فلا تلفيه غالباً بأن ذي مُوصلا(٨)

وبهذا يكون ابن مالك قد فتح المجال للشراح والباحثين بأن يدرسوا مصطلح النواسخ دراسة علمية وأصبح هو العنوان البارز لديهم، وحدد موضوع النسخ بأنه من قيود الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر).

ويعد ابن هشام من أوائل النحويين الذين تبلور على أيدهم هذا المصطلح واتضحت معالمه، حيث جمع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي له إذ قال:- ((النواسخ جمع ناسخ، وهو في اللغة:- من النسخ بمعنى الإزالة، يُقال: نسخت الشمس الظلَّ، إذا أزالته، وفي الاصطلاح:- ما يرفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة أنواع:- ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو:- (كان وأخواتها)، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو:- (إن وأخواتها)، وما ينصبهما معا وهو:- (ظن وأخواتها) ويسمى الأول من باب كان اسما وفاعلا، ويسمى الثاني خبرا ومفعولا، ويسمى الأول من معمولي باب إن اسما، والثاني خبرا ،ويسمى الأول من معمولي باب ظن مفعولا أولا، والثاني مفعولا ثانيا))(٩).

وهذا هو الذي توصل اليه د. حسام سعيد النعيمي في كتابه (النواسخ في كتاب سيبويه) حيث قال:-((ويبدو أنّ هذا المصطلح اللغوي قد تبلور واتضحت معالمه على يد ابن هشام الأنصاري إذ استخدمه الاستخدام الدقيق الذي سار عليه المحدثون فيما بعد، والدليل على ذلك أنّ ابن منظور صاحب لسان العرب لم يذكر المعنى الاصطلاحي للنواسخ، وهو بعد ابن مالك، وابن هشام))(١٠).

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي خصنا بأعظم كتاب أنزل، وأكرمنا بأكرم نبيٍّ أرسل، حمداً يكافيء نعمه، ويوازي مزيده، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، خير من نطق بالضاد وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد....

فإن أشرف العلوم بعد كتاب الله تعالى علم الحديث النبوي الشريف، ومن إكرام الله تعالى للعبد أن يسخره لخدمة هذا العلم، وأن يجعله من الذين يصنعون الخير في هذا الميدان، فأحمده تعالى على أن مَنَّ عليَّ بهذه النعمة .

وسنن أبي داود أحد دواوين السنة وعليه شروح عدة من أهمها شرح الإمام بدر الدين العيني(**ت٨٥٥هـ**) والذي يعد بحق شرحاً موسوعياً فيه مختلف المعارف ولاسيما علوم العربية، فخصصنا موضوع بحثنا في جانب مهم من الجوانب النحوية ألا وهو النواسخ فكان عنوانه الموسوم :- ((**نواسخ الجملة الاسمية في شرح سنن أبي داود للإمام بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) دراسة نحوية**))، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يُقسَّم إلى ثلاثة مباحث، تسبقها مقدمة، وتمهيد، وتعقبها خاتمة تضمنت أهم النتائج .

فقد جاء **التمهيد** ليتناول بشكل موجز مفهوم النواسخ في اللغة والاصطلاح، وبداية نشأة هذا المصطلح.

أما **المبحث الأول**، فقد خصصته للأفعال الناقصة وكان على ثلاثة مطالب:-

تناولت في المطلب الأول الأفعال الناقصة تعريفها وتسميتها.

وكان المطلب الثاني في (كان وأخواتها)، وأحكامها.

وقد بينت في المطلب الثالث، أفعال المقاربة (كاد وأخواتها)، وأحكامها.

وأما المبحث الثاني، فقد تناولت (إنَّ وأخواتها) وتضمن مطلبين:-

كان الأول منها (إنَّ وأخواتها)، وأحكامها .

أما الثاني، فكان في (لا) النافية للجنس، وأحكامها، باعتبارها تعمل عمل (إنَّ وأخواتها).

وجاء **المبحث الثالث**، لدراسة (ظنَّ وأخواتها)، وأحكامها .

وقد تنوعت مصادر البحث بين :- كتب النحو، ومعاجم اللغة قديمها وحديثها، وكتب شروح الحديث؛ لأن ميدان الدراسة منها، وكذلك اعتمدت في تخريج الأحاديث على كتب الصحاح والسنن.

وأخيراً فهذا جهد قد بذلته سائلاً ربي ﷻ أن يتقبله مني خالصاً لوجهه الكريم، ومهما يكن فهو جهد بشري وطبعنا- نحن البشر- الخطأ والنسيان، فإن أصبت فيما كتبته فذلك فضل الله وتوفيقه يؤتيهما من يشاء من خلقه، وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وحسبي أني اجتهدت داعياً أن لا أحرم أجر المجتهد.

والحمد لله في البدء والختام.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المبحث الأول
الأفعال الناقصة

المطلب الأول
الأفعال الناقصة تعريفها وسبب تسميتها

هي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وتنسخ حكمهما، فترفع المبتدأ اسماً لها حقيقة، وتنصب الخبر خبراً لها حقيقة، وإلى هذا أشار ابن هشام بقوله:- ((فإِنهن يدخلن على المبتدأ والخبر فيرفَعْنَ المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازاً وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازاً))(١١)، وهذا الذي ذهب إليه البصريون أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وتبعهم عليه جمهور النحويين، ويرى الكوفيون أنه لا خلاف في أنها تنصب الخبر، لكن خلافهم في رفع المبتدأ، فهم يرون أن الأفعال الناقصة لا تعمل في المبتدأ شيئاً، بل هو باقٍ على حاله(١٢).

وقبل دراسة مذاهب النحويين في سبب تسمية هذه الأفعال بالناقصة، لابد لنا من إثبات فعليتها؛ لأن قسماً من النحويين يرون أنها حروف وليست أفعالا؛ لأنها لا تدل على المصدر(١٣)، وكلامهم هذا مردود عليهم إذ الصحيح أنها أفعال، واستدل النحويون على فعليتها من وجوه عدة(١٤):-

- اتصال ضمائر الرفع بها نحو:- (كنت، وكانوا، وكنّا).
- اتصالها بتاء التأنيث الساكنة نحو :- (كانت).
- أنها تتصرف تصرف الافعال (كان، يكون، كن).
- دخول قد والسين عليها نحو:- (قد كان، سيكون).

وسبب تصرفها تصرف الأفعال لقوتهن، جاء في المقتضب:- ((وإنما صُرفن تصرف الأفعال لقوتهن..... وأنهن يأتي فيهن جميع أمثلة الفعل))(١٥)، ونص جمهور النحويين أن لا خلاف في فعليتها إلا في(ليس) فيوجد هناك خلاف(١٦)، وسيأتي ذكره مفصلاً في الفصل القادم إن شاء الله، في الأفعال المختلف في فعليتها.

وإذا ثبت لدينا وتقرر من خلال ما سبق أنها أفعال وليست حروفا، فما وجه نقصانها إذاً؟

للنحاة في ذلك وجهان:-

الوجه الأول:- إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا تدل على الحدث بل على الزمن فقط، جاء في الأصول في النحو:- ((كان عبدُاللهِ أخاكَ ، وأصبح عبدُاللهِ عاقلاً ، ليست تخبر بفعل فعله إنما تخبر أنّ (عبدَاللهِ أخوك) فيما مضى، وأنّ الصباحَ أتى عليه وهو عاقل))(١٧).

وجاء في شرح المفصل:- ((وأما كونها ناقصة:- فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك:- (ضَرَبَ) يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب، و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل(أفعال عبارة)، أي:- هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على الحدث، والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتعريف، فلذلك قيل(أفعال عبارة)، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب))(١٨). وإلى هذا الوجه ذهب كثير من النحويين(١٩).

الوجه الثاني:- أن هذه الأفعال تدل على الحدث كغيرها من الأفعال، وإنما سميت ناقصة؛ لأنها لا يتم الكلام بمرفوعها بل لا بد من المنصوب بعدها، جاء في شرح الرضي:-((وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء؛ لأن (كان) في نحو:- (كان زيدٌ قائماً)، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام أي:- حصوله فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر:- ذلك الحاصل فكأنك قلت:- حصل شيء ثم قلت:- حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا، ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن ..... مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المفيد، ولو قلنا:- قامَ زيدٌ، لم تحصل هاتان الفائدتان معاً، فـ (كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان)على الحدث المطلق أي الكون:- وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق:- عقلية، وأما سائر الأفعال الناقصة، نحو:- صار، الدال على الانتقال وأصبح، الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته، وما دام الدال على معنى الكون الدائم، وما زال الدال على الاستمرار وكذا أخواته، وليس، الدال على الانتفاء:- فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر:- في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه))(٢٠).

ورجح هذا الراي ابن مالك(٢١)، وابو حيان(٢٢)، وابن هشام(٢٣)، والشيخ خالد الأزهري(٢٤) رحمهم الله جميعاً.

ويذهب الباحث هنا الى ما ذهب اليه أصحاب المذهب الثاني، وهو أن هذه الأفعال إنما سميت بالناقصة؛ لكونها تفتقر إلى منصوب بعد مرفوعها؛ ولأن هذه الأفعال

كما تبين من قول الرضي تدل على الزمن، والحدث، والمصدر، والحدث مسند إلى الجملة.

ويذهب د. إبراهيم السامرائي الى أن تسمية هذه الأفعال بمصطلح الناقصة تسمية غير صحيحة، وغير دقيقة؛ لأن هذه الأفعال تدل على الحدث والزمان يقول:- ((إنّ مصطلح الناقصة لهذه الأفعال غير صحيح وإنما هي تسمية اعتباطية، والحقيقة أن هذه الأفعال لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى وهي أفعال لها دلالتها على الحدث المقترن بزمان ما))(٢٥).

ويعلق د. إبراهيم السامرائي على آراء النحويين وأقوالهم في عزل هذه الأفعال عن بقية أفعال العربية الأخرى؛ بسبب مما يأتي بعدها حيرة وعدم اطمئنان، فشبهوها بسائر أفعال العربية وأطلقوا عليها نواسخ المبتدأ والخبر، وعلى هذا الاتجاه سار المتأخرون من النحويين دفعاً لما كان يساورهم من دلالة المصطلح (الناقص) وإطلاقه على هذا النحو من الاعتباط(٢٦).

ورأي الدكتور السامرائي رحمه الله ليس دقيقا بإطلاقه الاعتباطية على تسمية الافعال الناقصة؛ وذلك لأن القدماء ميزوا بينها وبين غيرها من الأفعال اعتمادا على الدلالة على الحدث.

وقد جاء ذكر الأفعال الناقصة كثيراً في الدرس النحوي عند الإمام العيني في شرحه للسنن.

المطلب الثاني

كان وأخواتها

١- كان

وتأتي:- ناقصة، وتامة، وزائدة(٢٧)، وقد ذكرها الإمام العيني في شرحه ونحن نورد هنا جزءاً منها:-

أ- **كان الناقصة:-** ((وهي التي تدل على اقتران مضمون الجملة بزمنها، قائم مقام حدثها؛ لأن الفعل الحقيقي يدل على اقتران الحدث بالزمن المعين))(٢٨)، وهي تحتاج إلى اسم وخبر.

وقد تنوعت جملتها في الشرح على حسب تنوع اسمها، فهو يأتي اسماً ظاهراً حيناً، ومضمراً حيناً آخر، كما وجاءت بمعانٍ مختلفة .

ومن صور مجيئها في شرح الإمام العيني، ما ذكر في تحليله النحوي لحديث النبيﷺ فعن ابن عباسرضي الله عنه قال:- ((مر النبيُﷺعلى قبرين فقال:-«**إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِى كَبِيرٍ أَمَّا هَذَا فَكَانَ لاَ يَسْتَنْزِهُ مِنَ الْبَوْلِ وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِى بِالنَّمِيمَةِ** ». **ثُمَّ دَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا وَقَالَ** « **لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»))(٢٩)، إذ بين أن (كان) في قوله:- (كان يمشي)، جاءت للحالة المستمرة، وأنها اذا جاءت للحالة المستمرة تبقى ناقصة(٣٠)، أي:- أنها تحتاج الى خبر مع اسمها، وتكون بمعنى (لم يزل) كثيراً، كما بين النحويون(٣١)، وقد جاء اسمها ضميرا مستترا فيها وجوبا تقديره (هو)، وخبرها الجملة الفعلية التي جاءت بعده، ومن هذا المثال نستنتج جواز أن يكون اسم كان الناقصة مضمراً فيها كما يضمر الفاعل، وكذلك مجيء خبرها جملة، وشبه جملة(٣٢).

ومن الصور الأخرى التي ذكرت فيها كان الناقصة عند الإمام العيني ما جاء في حديث جابرﷺ قال:- ((**كَانَ آخِرُ الأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِﷺ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ**))(٣٣)، إذ قال شارحا أن قوله:- (((كان آخر الأمران) الأمران هما:- الوضوء مما مسته النار، وترك الوضوء منه، و(آخرَ) مرفوع على أنه اسم كان، وخبره قوله:-(أن رسول الله)))(٣٤).

ومن الصور الأخرى التي تعرض فيها الإمام العيني لـ (كان) الناقصة ما جاء في حديث أمية بن أبي الصلت ﷺ، عن امرأة من غفار وقد سماها لي قالت:- ((فأردفني النبيُّﷺعلى حَقيبةِ رَحله. قالت:- فَوَ اللَّهِ لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصُّبْحِ فَأَنَاخَ وَنَزَلْتُ عَنْ حَقِيبَةِ رَحْلِهِ فَإِذَا بِهَا دَمٌ مِنِّى فَكَانَتْ أَوَّلَ حَيْضَةٍ حِضْتُهَا- قَالَتْ- فَتَقَبَّضْتُ إِلَى النَّاقَةِ وَاسْتَحْيَيْتُ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بِى وَرَأَى الدَّمَ قَالَ:-«**مَا لَكِ لَعَلَّكِ نُفِسْتِ**». قُلْتُ نَعَمْ. قَالَ «**فَأَصْلِحِى مِنْ نَفْسِكِ ثُمَّ خُذِى إِنَاءً مِنْ مَاءٍ فَاطْرَحِى فِيهِ مِلْحًا ثُمَّ اغْسِلِى مَا أَصَابَ الْحَقِيبَةَ مِنَ الدَّمِ ثُمَّ عُودِى لِمَرْكَبِكِ**»......الحديث))(٣٥)، إذ بين أن الضمير الذي في(كانت) يرجع إلى الدم، وهو اسمها والتأنيث باعتبار الحيضة اسم مؤنث، وانتصاب (أول) على أنه خبر(كانت)(٣٦)، وهنا نلاحظ أن تاء التأنيث قد اتصلت بـ (كان) وهذه علامة من علامات فعليتها كما مر، ليس كما يرى بعض النحويين أنها حروف عامله، والله تعالى أعلم.

ومن الصور الأخرى لمجيء كان الناقصة وقد تقدم عليها خبرها، ما جاء في حديث محمد بن ثابت العَبدي ﷺ، عن نافعٍ ﷺ قال:- انطلقت مع ابنِ عمرَﷺ في حاجة إلى ابنِ عباسٍﷺ، فقضى ابنُ عمرَ حاجتهُ، وكان من حديثِه يومئذ أن قالَ:- مَرَ رجلٌ على رسول الله ﷺ فِي سِكَّةٍ مِنَ السِّكَكِ وَقَدْ خَرَجَ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ حَتَّى إِذَا كَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَوَارَى فِي السِّكَّةِ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْحَائِطِ وَمَسَحَ بِهِمَا

وَجْهَهُ ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعَيْهِ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلاَمَ وَقَالَ:- «**إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِى أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ السَّلاَمَ إِلاَّ أَنِّى لَمْ أَكُنْ عَلَى طُهْرٍ**»))(٣٧)، إذ بين شارحا أن إعراب قوله:- (((أن قال) في محل الرفع على أنه اسم(كان) وخبره مقدماً عليه(من حديثه)، والتقدير :- كان قوله:- مرّ رجل... إلى آخره من حديثه يومئذ))(٣٨).

ومن ذلك نستنتج أنه يجوز تقديم خبر كان على اسمها فيتوسط بينها وبين اسمها، كما يتقدم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية قبل دخول النواسخ عليها، قال ابن السراج:- ((واعلم:- أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في كان))(٣٩).

ب-كان التامة:- وهي التي تأتي مكتفية بفاعلها، وقد تكلم عليها سيبويه بقوله:-

((وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول:- قد كان عبدُالله، أي:- قد خُلِقَ عبدُالله، وقد كان الأمرُ أي:- وَقَعَ الأمرُ.....))(٤٠).

ثم تابعه بعد ذلك النحويون حين رأوا أن هذه الأفعال قد تكون دالة على الحدث فتستغني عن الخبر المنصوب، وتكون حينها تامة تحتاج إلى فاعل مرفوع فقط(٤١).

وقد تعرض الإمام العيني في شرحه أربع مرات لـ (كان) التامة التي جاءت بمعنى (وُجِدَ).

ومن المواطن التي ذكرت بها (كان تامة) ما جاء في حديث عروة بن الزبيرﷺ، عن فاطمة بنت أبي حُبَيش ل:- أنها كانت تستحاض، فقال لها النبيﷺ:-((**إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِى عَنِ الصَّلاَةِ فَإِذَا كَانَ الآخَرُ فَتَوَضَّئِى وَصَلِّى فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ**))(٤٢)، إذ بين أن (كان) في قوله (إذا كان دم الحيضة) جاءت بمعنى (وُجِدَ)، وهي هاهنا تامة، فلذا لا تحتاج إلى الخبر(٤٣).

والموطن الآخر الذي تكلم فيه عن (كان) التامة، ما جاء في حديث أم المؤمنين السيدة عائشة لقالت:- ((**قَدْ كَانَ يَكُونُ لإِحْدَانَا الدِّرْعُ فِيهِ تَحِيضُ وَفِيهِ تُصِيبُهَا الْجَنَابَةُ ثُمَّ تَرَى فِيهِ قَطْرَةً مِنْ دَمٍ فَتَقْصَعُهُ بِرِيقِهَا**))(٤٤)، إذ بين هنا أن (كان) في (كان يكون) جاءت تامة فلا تحتاج إلى الخبر، والتقدير:- (قد كان الشأنُ) أي:- وجد أو وقع، وأعرب(يكون) التي جاءت في السياق بعد(كان التامة) هي من النواقص فاسمها:- (الدرع) مرفوع، وخبره قوله:- (لإحدانا) شبه الجملة من الجار والمجرور(٤٥).

والموطن الثالث الذي ذكر فيه (كان) التامة، ما جاء عن سليمان بن داود المَهري ﵁، عن ابن وَهب ﵁ قال:- أخبرني هشام بن سعد:- حدثني معاذ بن عبد الله بن خُبيب الجُهني﵁ قال:- دَخَلنَا عليه فقال لامرأته:- متى يُصلّي الصبيُ؟ فقالت:- كان رجلٌ منَا يَذكرُ عن رسول الله ﷺ أنه سُئِلَ عن ذلك قال:- ((**إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ فَمُرُوهُ بِالصَّلاَةِ**))(٤٦)، إذ بين الإمام العيني أن(كان) ههنا في قوله:- (كان رجل) جاءت تامة بمعنى: (وُجِدَ)(٤٧).

أما الموطن الأخير الذي ذكر في كان التامة، ما جاء عن محمد بن عمرو العامري ﵁ قال:- ((كُنْتُ فِى مَجْلِسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ فَإِذَا قَعَدَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَعَدَ عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى فَإِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ أَفْضَى بِوَرِكِهِ الْيُسْرَى إِلَى الأَرْضِ وَأَخْرَجَ قَدَمَيْهِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ))(٤٨)، إذ بين أن قوله:- (فإذا كانت الرابعةُ) برفع الرابعة على أنها اسم (كان)، أي:- فاعلها، وهي هنا لا تحتاج إلى الخبر؛ لأنها تامة(٤٩)، وإذا كانت (كان) هاهنا تامة فلا يصح أن نسمي فاعلها اسما لها، ولم أجد أحداً من النحويين سمى فاعلها اسما لها إلا الإمام العيني هنا، وليس له وجه؛ لأن هذا من باب خلط المصطلحات، والله تعالى أعلم.

ت-كان الزائدة:- قد تزاد كان في الكلام فلا تحتاج الى خبر منصوب، وفائدتها حينئذٍ للتوكيد. وجاء ذكرها عند سيبويه في شرحه لباب التعجب بقوله:- ((وتقول:- ما كان أحسن زيداً، فتذكر كان لتدل على المضي))(٥٠)، وذكر في موطن آخر:- ((وقال الخليل:- إنَّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان))(٥١).

وقد بين ابن فلاح النحوي أن زيادتها لا تكون إلا بشرطين(٥٢):-

أحدهما:- أن تكون بلفظ الماضي؛ لأنه أشبه بالحرف للاشتراك في البناء، والزيادة بابها الحرف.

والثاني:- عدم التقدم؛ لأن التقدم يدل على فرط العناية به، وإلغاؤه يدل على قلة الاحتفال به .

وبين أن الفائدة من زيادتها((الدلالة على الزمن، وجردت من العمل؛ لأن فيه إطالة، وإفادة التوكيد فيما تطال فيه))(٥٣).

وتأتي مواقع زيادتها بين الشيئين المتلازمين، كالمبتدأ والخبر، وبين الفعل وفاعله، والصفة والموصوف، وبين الجار والمجرور، وبين المعطوف والمعطوف عليه، ولا تنقاس إلا بين(ما) وفعل التعجب.(٥٤)

وجاء في شرح الرضي على الكافية نقلاً عن أبي علي السيرافي، أن فاعلها هو مصدرها أي:- كان الكون، وبين أن هذا من الهوس، إذ لا معنى لقولك:- ثبت الثبوت(٥٥).

وقد تحدث الإمام العيني عن (كان الزائدة) في موطن واحد لا غير، عند شرحه لحديث شعبة عن عمرو بن مرة ﷺ سمعت ابن أبى ليلى ﷺ يقول:- أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال قال:- وحدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال:- ((« **لَقَدْ أَعْجَبَنِي أَنْ تَكُونَ صَلاَةُ الْمُسْلِمِينَ - أَوْ قَالَ الْمُؤْمِنِينَ - وَاحِدَةً حَتَّى لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبُثَّ رِجَالاً فِى الدُّورِ**

يُنَادُونَ النَّاسَ بِحِينِ الصَّلاَةِ وَحَتَّى هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ رِجَالاً يَقُومُونَ عَلَى الآطَامِ يُنَادُونَ الْمُسْلِمِينَ بِحِينِ الصَّلاَةِ حَتَّى نَقَسُوا أَوْ كَادُوا أَنْ يَنْقُسُوا»، قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّى لَمَّا رَجَعْتُ – لِمَا رَأَيْتُ مِنَ اهْتِمَامِكَ – **رَأَيْتُ رَجُلاً كَأَنَّ عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ أَخْضَرَيْنِ** فَقَامَ عَلَى الْمَسْجِدِ فَأَذَّنَ ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً ثُمَّ قَامَ فَقَالَ مِثْلَهَا إِلاَّ أَنَّهُ يَقُولُ قَدْ قَامَتِ الصَّلاَةُ وَلَوْلاَ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ – قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى أَنْ تَقُولُوا – لَقُلْتُ إِنِّى كُنْتُ يَقْظَانًا غَيْرَ نَائِمٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى « **لَقَدْ أَرَاكَ اللَّهُ خَيْرًا»**))(٥٦).

إذ قال الإمام العيني شارحاً:– (((كان عليه ثَوبين أخضرين) قد وقع كذا في رواية أبي داود(ثوبين أخضرين)، وفي رواية الإمام أحمد:–(كان عليه ثوبان أخضران)(٥٧) ، وهو القياس؛ لأن (ثوبين) فاعل كان وهو اسمُه فيكون مرفوعًا، وخبره، قوله:–(عليه)، ووجه رواية أبي داود– إن صحت– أن تكون (كان) زائدة، وهي التي لا تُخِل بالمعنى الأصلي، ولا يعملُ في شيء أصلاً، ويكون نَصب (ثوبَين) بالفعل المقدر والتقدير:– رأيت رجلا ورأيت عليه ثوبَين أخضرين، فقوله: (رأيتُ) يكون دالا على (رأيت) الثاني المقدّر، وجَعلُنا (كان) هاهنا زائدةً لا يُخِلُّ بالمعنى الأصلي فإن قيل:– فإذا لم تعمل (كان) الزائدة فما فائدةُ دخولها في الكلام؟ قلت:– فائدته تأكيد جملة صُدرت بها، ويدلّ على الزمان أيضا، ألا ترى أن (كان) في قولهم: ما كان أحسنَ زيداً، زائدةٌ لم تعمل بشيء؛ ولكنها دَلّت على الزمان، والمعنى: ما أحسن زيداً أَمسِ))(٥٨).

ونلاحظ هنا أن الإمام العيني يتكلم عن (كان) الزائدة والحقيقة أن التي وردت في سياق الحديث الشريف (كأنَّ) التي هي من الأحرف المشبهة بالفعل، وليست (كان) الزائدة، وهذا من الذهول الذي أصاب الإمام العيني، فالحديث ليس فيه(كان)، بل (كأنَّ)، فالوهم جره الى الحديث عن (كان الزائدة) وفائدة زيادتها في سياق الكلام الى آخره.

والعجب أن الإمام العيني قد روى الحديث الذي جاء في مسند الإمام أحمد في شرحه أول مرة على وجهه الصحيح كما ورد في المسند(٥٩)، لكنه لما أسهب في الشرح عن (كان الزائدة) جرّه الوهم أن ينسب ذلك الى رواية الإمام أحمد، ويأبى الله ﷻ إلّا أن يكون الكمال لذاته ﷻ، والله تعالى أعلم.

٢ _ ليس

قال الإمام العيني في شرحه على سنن أبي داود ملخصاً أحكام (ليس) في العربية:- ((وحرف (ليس) له ثلاثة مواضع أحدها:- أن يكون بمعنى الفعل، وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، كقولك:- (ليس عبدُ اللّه جاهلاً)، ويكون بمعنى (لا) كقولك:- (رأيت عبد الله ليس زيداً)، تنصب به زيداً كما تنصب بلا، ويكون بمعنى (غير) كقولك:- (ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيدٌ)، أي:- غير زيد، وهو يجر ما بعده))(٦٠).

وظاهر كلامه أنه يرى حرفية (ليس) موافقاً أبا علي الفارسي في أحد قوليه(٦١)، وهو الأشهر عنه والذي نصره في غالب كتبه، وممَّن ذهب مذهبهم ابن أبي الربيع(٦٢)، ونسبه ابن هشام في المغني(٦٣) لابن السراج، والذي في الأصول خلاف ما ذكره ابن هشام فهو يصرح بفعلية (ليس)(٦٤)، ولعله نقله من كتاب آخر لابن السراج لم يصلنا، الله تعالى أعلم.

ونسبه الزجاجي(٦٥) للفراء والكوفيين، وفي المغني نسبه لابن شقير وجماعة(٦٦)، والذي وجدته في معاني القران للفراء تصريح بفعلية (ليس) إذ قال:- ((وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت:- (ما سامعٌ هذا) و(ما قائمٌ أخوك)؛ وذلك أن الباء لم تستعمل هاهنا ولم تدخل ألا ترى أَنَّهُ قبيح أن تَقُولُ:- (ما بقائم أخوكَ)؛ لأنَّها إنَّما تقعُ فِي المنفيّ إذا سَبَق الاسم، فلمَّا لَم يمكن فِي (ما) ضمير

الاسم قبح دخول الباء، وحسُنَ ذَلِكَ فِي (لَيْسَ):- أن تَقُولُ:- (لَيْسَ بقائم أخوكَ)؛ لأن(لَيْسَ) فعل يقبل المضمر، كقولك:- لست ولسنا ولم يُمكن ذَلِكَ فِي (ما)))(٦٧).

وفي الموفي في النحو الكوفي تصريح بفعلية (ليس)(٦٨)، وعلى هذا ما نسبه الزجاجي للفراء، والكوفيين ليس صواباً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا علي الفارسي نسب لسيبويه رأياً ذهب فيه إلى حرفية (ليس) إذ قال:- ((وحكى سيبويه قولهم:- (ليس الطيب إلّا المسك)، وذهب فيه إلى أنه بمنزلة (ما) ولم يحمله على أن في ليس ضمير القصة.....))(٦٩).

ونقل أبو حيان عن أبي نزار الملقب بملك النحويين(٧٠)(ت٥٦٨هـ) ما عزاه إلى سيبويه في قول العرب:- (ليس الطيّبُ إلا المسكُ) وهو لغةٌ في (ليس) أنها لا تعمل، وأنها مثل (ما) في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف، فقد أخطأ سيبويه، وأضاف أن سيبويه تخبَّط في هذا، ولم يأتِ بطائل(٧١).

وكذلك فعل ابن يعيش فقد عزا إلى سيبويه هذا الأمر أيضاً إذ قال:- ((وأما (ليس) ففيها خلاف فمنهم من يغلّب عليها جانب الحرفية، فيجريها مجرى(ما) النافية فلا يجيز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها ... وعليه حمل سيبويه قولهم:- (ليس الطيبُ إلّا المسكُ)، و(ليس خلق الله أشعر منه) أجراها مجرى (ما)))(٧٢) .

وكلاهما(رحمهما الله) واهمان فيما عزواه إلى سيبويه فهو مع ذكره أنَّ (ليس) قد تجري مجرى (ما) لكنه عقّب عليه بقوله:- إنه قليل لا يكاد يُعرف، والوجه عنده فيه إضمار اسم (ليس) إذ قال:- ((وقد زعم بعضهم أنَّ ليس تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعرف، فهذا يجوز أن يكون منه:- (ليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ منه)، و(ليس قالها زيد)))(٧٣).

ثمَّ عقّب عليها بقوله:-((وهذا كله سُمع من العرب، والوجه، والحدّ أن تحمله على أنَّ في ليس إضمار، وهو مبتدأٌ، كقوله:- (إنه أمَةُ الله ذاهبةٌ)، إلّا أنهم زعموا أنَّ بعضهم قال:- (ليس الطيبُ إلا المِسكُ)، و(ما كان الطيبُ إلا المسكُ)))(٧٤).

ونصُّ كلام سيبويه هذا أورده ابن الجليس المصري في معرض ردّه على أبي نزار(٧٥)، وتنبه على تحريفه في أنه ذكر أنها لا تكاد تعرف، ولم يذكر اللغة التميمية في كلامه وممن تنبه إلى هذا الأمر الدكتور حسام النعيمي أيضاً(٧٦)، وبهذا يتبين لنا أن مذهب جمهور النحويين من بصريين وكوفيين هو فعلية (ليس)(٧٧).

والعجب أن أبا علي الفارسي حمل (ما) الحجازية على (ليس) في العمل(٧٨)، فلو كانا بمنزلة واحدة من الحرفية لما كان لـ (ليس) مزية على (ما) حتى تحمل (ما) عليها. والله تعالى أعلم.

وقد حاول الإمام أحمد بن عبد النور المالقي الجمع بين هذه الأقوال إذ قال:- (((ليس) ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه والفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف... والذي ينبغي أن يقال فيها:- إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، أنها حرف لا غير كـ(ما) النافية ..... الا ترى أن أبا علي قد ذكر في كتاب (الإيضاح) (٧٩) وغيره:- أن (ما) إنما عملت بشبهها لـ (ليس) فجعل (ليس) أصلا في العمل و(ما) فرعاً، وليس ذلك إلّا لتغليبه حكم الفعلية وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفا عنده لم تكن أصلا في العمل حتى يشبه بها (ما) بل كانا يكونان أصلين في ذلك))(٨٠).

والذي يميل إليه الباحث مذهب جمهور النحويين، فتكلف التأويل في نحو:- (ليس الطيب إلّا المسك) أولى من ضرب القواعد والأصول، وتعدد الآراء من غير طائل، والله تعالى أعلم.

وقول الإمام العيني أن (ليس) تكون:- ((بمعنى (لا) كقولك:- (رأيت عبد الله ليس زيداً)، تنصب به زيدا كما تنصب بـ(لا)))(٨١)، يفيد اختياره مذهب الكوفيين القاضي بمجيئها حرف عطف.

وقد نسب أبو حيان هذا القول للكوفيين(٨٢)، وفي عبارة الإمام العيني مسامحة ظاهرة فقد نسب النصب لـ (ليس) منظرا بـ(لا)، والنصب ليس بها بل بالعامل قبلها لكن لظهور المعنى المراد تسامح بالعبارة .

وقوله:- ((ويكون بمعنى (غير) كقولك:- (ما رأيت أكرم من عمرو ليس زيدٌ)، أي:- غير زيد، وهو يجر ما بعده))(٨٣)، يفيد أن (ليس) هنا للاستثناء لكن كونها تجر ما بعدها كما هو حال (غير) فلم أجد قائلا بذلك، فليس إذا كانت للاستثناء عملت النصب بالاتفاق(٨٤)، لكن أن تجر فهذا لا يعرف، والله أعلم .

٢- أصبح

تأتي كذلك بالأحوال الثلاثة:- ناقصة، وتامة، وزائدة(٨٥)، كما تأتي (كان)، لكن الفرق بينها وبين (كان) من جهة المعنى، حيث أنها تفيد وجود الصفة المخبر بها وقت الإخبار(أي:- وقت الصباح)، فإذا قلنا:- أصبح زيدٌ غنياً، حكمنا عليه بالغنى وقت الصباح، أما (كان) فَلِما انقطع وتصرَّم، فإذا قلنا (كان زيدٌ غنياً)، لم تدل على أنه غني وقت الإخبار؛ لأن وضعها للدلالة على الخبر في الماضي، فلا يتعدى زمانها إلى زمن الحال(٨٦)، وقد تأتي بمعان أُخَر كأن تأتي بمعنى كان، أو صار من غير أن يقصد بها وقت مخصوص نحو:- أصبح أخوك عظيماً، فهنا أصبح بمعنى صار من

دون نظر الى وقت الصباح(٨٧).

وجاء ذكر الفعل الناقص (أصبح)، عند الإمام العيني في شرحه مرتين بمعانيه المختلفة.

جاء في حديث أبى الوليد قال:- سألت ابن عمرﷺ عَنِ الْحَصَى الَّذِى فِي الْمَسْجِدِ فقَالَ مُطِرْنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَصْبَحَتِ الأَرْضُ مبْتَلَّةً فجعل الرَّجُلُ يَأْتِي بِالْحَصَى فِي ثَوْبِهِ فيبسُطُهُ تَحْتَهُ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلاَةَ قَالَ ((**مَا أَحْسَنَ هَذَا**))(٨٨)، إذ بين الإمام العيني أن الفعل (أصبح) في قوله:-(فأصبحت الأرض مبتلة) جاء بمعنى صار أي:- (صارت) مُبتلةً مثل قولك:- أصبح زيدٌ غنياً، أي:- صار(٨٩).

وجاء في حديث يحيى بن يَعمُر، عن أبي ذرﷺ، عن النبيﷺ قال:-((**يصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلاَمَى مِنِ ابْنِ آدَمَ صَدَقَةٌ تَسْلِيمُهُ عَلَى مَنْ لَقِىَ صَدقَةٌ وَأَمْرُهُ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَنَهْيُهُ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ وَإِمَاطَتُهُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ وَبُضْعَةُ أَهْلِهِ صَدَقَةٌ وَيُجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَكْعَتَانِ مِنَ الضُّحَى**))(٩٠)، إذ بين أن الفعل:-(يصبح) في قوله (يُصْبِحُ على كل سُلامَى)، هو المضارع من أصبح، الذي يقترن مضمون الجملة بالوقت الخاص نحو قولك:- أصبح زيدٌ عالماً، بمعنى:- حصلت له هذه الصفة في هذا الوقت الخاص، وكذلك المعنى هاهنا يحصل لكل سلامى هذه الصفة في الوقت الخاص(٩١).

ولم أجد في الشرح أمثلة لـ (أصبح) الزائدة ولا التامة .

المطلب الثالث

أفعال المقاربة (كاد وأخواتها)

أفعال تنسخ المبتدأ والخبر وهي مثل (كان) في العمل إلّا أن أخبارها أفعالٌ(٩٢).

وعرف الإمام العيني أفعال المقاربة مجملاً فيها بقوله:- ((وهي ما وضع لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذاً فيه، ولا تستعمل أفعال المقاربة إلا بلفظ الماضي إلا كاد وأوشك، فإنه قد جاء منها المضارع، ويجيء من أوشك اسم الفاعل ولكنه شاذ))(٩٣)، وهذا التعريف أخذه بالنص من الكافية لابن الحاجب(٩٤).

وهي على ثلاثة اقسام(٩٥):-

- **أحدها:**- ما دل على المقاربة، وهي:- كاد، وكرب، وأوشك.
- **والثاني:**- ما دل على الرجاء، وهي:- عسى، وحرى، واخلولق.
- **والثالث:**- ما دل على الإنشاء أو الشروع، هي:- جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ.

وإطلاق (أفعال المقاربة) لتشمل هذه الأقسام الثلاثة من باب التغليب، أو ((من باب تسمية الكل باسم البعض))(٩٦)، ويرى بعض النحويين أن هذا الإطلاق من باب الحقيقة لا المجاز(٩٧).

فالأمر الجامع بين هذه الأفعال هو دلالتها على قرب وقوع خبرها، إما في الماضي، أو في الحال، أو في المستقبل، بحسب الصيغة والقرائن، وذكرنا أنها تعمل عمل (كان وأخواتها)(٩٨)، ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر بشرط أن يكون خبرها جملة فعلية في محل نصب، الفعل فيها مضارعٌ حصراً (٩٩)، ويندر مجيؤه اسماً بعد(عسى، وكاد)(١٠٠).

يقول ابن يعيش:-((واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدل على الغرض، وجرد ذلك الفعل من(أن)؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، وإن تصرف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين، ولما كان الخبر فعلاً محضاً مجرداً من(أنْ)، قدروه باسم الفاعل؛ لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل، نحو:- (كاد زيدٌ يقوم)، والمراد :- قائمٌ))(١٠١).

ولما اختصت (كاد وأخواتها) بكون خبرها لا يأتي إلا جملة فعلية فعلها مضارع، أفردوها بباب مستقل عن (كان وأخواتها) مع إن عملهن واحد، فـ (كان) تدخل على جملة اسمية خبرها مفرد، أو شبه جملة، أو جملة اسمية، أو فعلية فعلها ماضٍ، أو مضارع .

وأفعال المقاربة لا تتصرف إلا كاد، وأوشك فإنه يأتي منها المضارع(١٠٢). وقد تعرض الإمام العيني في شرحه لهذه الأفعال في مواطن عدة منها:-

أولاً:- كاد

((تستعمل كاد لمقاربة حصول الفعل، أي:- قرب الحصول ولم يحصل، تقول:- (كادَ زيدٌ يغرقُ)، أي:- أشرف عليه، وهي أقرب من عسى على الحصول))(١٠٣)، وبين ابن فلاح في كتابه المغني في النحو أنها تستعمل على ثلاثة أوجه(١٠٤):-

- **أحدها:-** بمعنى الإرادة كقوله تعالى:- ﴿ ﴾(١٠٥)، أي:- أردنا.
- **والثاني:-** من الكيد، بمعنى المكر، يقال:- كاد يكيد كيدا، وفي التنزيل:- ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ (١٠٦).
- **والثالث:-** بمعنى مقاربة الخبر على سبيل حصوله، وكذلك كان فعل حال، ليدل على شدة المقاربة ، تقول:- كادتِ الشمسُ تغيبُ، وكادَ العروسُ يكونُ أميراً.

وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أنْ)، على العكس من(عسى)، فإن الأصل أن يكون في خبرها (أنْ)، ولكن قد يُشفع خبر كاد بـ (أنْ)، وينتزع من خبر عسى (أنْ)،

أي حملوا كل واحد من الفعلين على الآخر(١٠٧)، وقد أخبر ابن فلاح اليمني أنه:- ((جاء في خبرها (أنْ)- أي كاد- تشبهاً بعسى؛ لبعدها من زمن الحال))(١٠٨).

لكن يرى بعض النحويين أن الفعل (كاد) لا يقترن بـ (أنْ) إلّا في الشعر وعلى رأسهم سيبويه، يقول سيبويه:- ((وكدتُ أنْ أفعلَ، لا يجوز إلّا في الشعر))(١٠٩) ، وفي موضع آخر من كتابه يقول:- ((وقد جاء في الشعر كادَ أَنْ يفعلَ، شبَّهوه بعَسَى))(١١٠).

لكن ابن عقيل يرى أن قول سيبويه ومن تبعه من الأندلسيين في أن (كاد) لا يأتي خبرها مقترنا بـ (أنْ) الا في الشعر غير صحيح؛ لأنها كما وردت في الشعر، وردت في النثر(١١١).

وقد أشار الإمام العيني في شرحه لـ (كاد) مرتين مرة جاءت بمعنى مقاربة الخبر على سبيل حصوله، ومرة جاء خبرها خاليا من(أن)، وذلك عند شرحه لحديث أبي الأزهر المغيرة بن فروة ﷺ ويزيد بن أبي مالك ﷺ:- ((أَنَّ مُعَاوِيَةَ تَوَضَّأَ لِلنَّاسِ كَمَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِﷺ:- يَتَوَضَّأُ فَلَمَّا بَلَغَ رَأْسَهُ غَرَفَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَتَلَقَّاهَا بِشِمَالِهِ حَتَّى وَضَعَهَا عَلَى وَسَطِ رَأْسِهِ حَتَّى قَطَرَ الْمَاءُ أَوْ كَادَ يَقْطُرُ ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدَّمِهِ))(١١٢)، إذ نجد هنا الإمام العيني يصرح بأن (كاد) من أفعال المقاربة، وضعت لتقرير اسمه على صفة على سبيل المقاربة من رجاء، أو حصول، ويجب أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً، ومعنى (كاد يقطر)، أي:- أن دُنُوِّه قد حصل من القطر، مثلُ قولك: كادتِ الشمسُ تغربُ، يعني:- أن دُنُوها من الغُروب قد حصل(١١٣).

والمرة الثانية التي جاءت بها (كاد) ما ذكره الإمام العيني في شرح حديث شعبة عن عمرو بن مرة ﷺ سمعت ابن أبى ليلى ﷺ قال:- أُحِيلَت الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ – قَالَ – وَحَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال:- «**لَقَدْ أَعْجَبَنِى أَنْ تَكُونَ صَلَاةُ**

الْمُسْلِمِينَ – أَوْ قَالَ الْمُؤْمِنِينَ – وَاحِدَةً حَتَّى لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبُثَّ رِجَالاً فِى الدُّورِ يُنَادُونَ النَّاسَ بِحِينِ الصَّلاَةِ وَحَتَّى هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ رِجَالاً يَقُومُونَ عَلَى الآطَامِ يُنَادُونَ الْمُسْلِمِينَ بِحِينِ الصَّلاَةِ حَتَّى نَقَسُوا أَوْ كَادُوا أَنْ يَنْقُسُوا»، قَالَ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّى لَمَّا رَجَعْتُ – لِمَا رَأَيْتُ مِنَ اهْتِمَامِكَ – رَأَيْتُ رَجُلاً كَأَنَّ عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ أَخْضَرَيْنِ فَقَامَ عَلَى الْمَسْجِدِ فَأَذَّنَ ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً ثُمَّ قَامَ فَقَالَ مِثْلَهَا إِلاَّ أَنَّهُ يَقُولُ قَدْ قَامَتِ الصَّلاَةُ وَلَوْلاَ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ – قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى أَنْ تَقُولُوا – لَقُلْتُ إِنِّى كُنْتُ يَقْظَانًا غَيْرَ نَائِمٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى « **لَقَدْ أَرَاكَ اللَّهُ خَيْرًا** »، وَلَمْ يَقُلْ عَمْرٌو « لَقَدْ أَرَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَمُرْ بِلاَلاً فَلْيُؤَذِّنْ ». قَالَ فَقَالَ عُمَرُ أَمَا إِنِّى قَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِى رَأَى وَلَكِنِّى لَمَّا سُبِقْتُ اسْتَحْيَيْتُ.))(١١٤)، ومعنى كلمة:– (نَقَسُوا) في الحديث الشريف، هي:– من النَقس، وهو الضربُ بالناقوس، وهي الخشبة الطويلة والوَبيلَةُ، والوَبِيلُ الخشبة القصيرة تضرب بخشبة أصغر منها(١١٥).

وبين أن (كاد) في قوله:– (أو كادوا أن ينقُسوا) من أفعال المقاربة(١١٦).

ونلحظ أن (كاد) جاء خبرها مشفوعاً بـ (أن) وذلك؛ لأن (كاد) جاءت هنا مشبهة بـ(عسى) من حيث العمل؛ وذلك لبعدها عن الحال، والله تعالى أعلم.

ثانيا:– أوشك

من أفعال المقاربة، مأخوذ من أوشك، إذا أسرع، يُستعمل استعمال (عسى) مرَّةً واستعمالَ (كاد) أخرى، ولكن استعماله بمعنى (كاد) أولى من استعماله بمعنى عسى؛ لأنه يدل على المقاربة من غير رجاء ولا طمع(١١٧).

والكثير في خبرها أن يشفع بـ (أنْ)؛ لأنها أبعد في الاستقبال من كاد، أي:– تكون مشبهة بـ (عسى)، وقد تشبه (كاد) فيراد بها القرب فيجرد خبرها حينئذ من (أنْ)(١١٨).

ويأتي من (أوشك) المضارع وهو كثير، حتى أن بعض النحويين ذهب إلى أن استعمال المضارع منها أكثر شيوعا من الماضي، وسمع من أوشك اسم الفاعل(١١٩).

وقد تعرض لها الإمام العيني في شرحه مرتين فقد جاء في شرحه لحديث الأعمش، عن شقيق قال:- كنتُ جالساً بين يدي عبدالله وأبي موسى، فقال أبو موسى:- يا أبا عبد الرحمن، أَرَأَيْت يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ:- لَا يُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ فَقَالَ أَبُو مُوسَى فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عَمَّارٍ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ:- **(كَانَ يَكْفِيكَ)**، قَالَ أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى:- فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَّارٍ كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الْآيَةِ:- ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾(١٢٠)؟ فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ، فَقَالَ:- إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمْ الْمَاءُ أَنْ يَدَعَهُ وَيَتَيَمَّمَ، فَقُلْتُ لِشَقِيقٍ فَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ لِهَذَا؟ قَالَ نَعَمْ))(١٢١)، إذ بين الإمام العيني أن (أوشك) في قوله:-(لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمْ الْمَاءُ أَنْ يَدَعَهُ وَيَتَيَمَّمَ)، بمعنى:- قرب وأسرع(١٢٢)، وقد زعم بعض أهل اللغة أنه لا يقال:- (أوشك)، وإنما تستعمل مضارعاً، فيقال:- (يوشك) وليس كذلك؛ بل يقال:- (أوشك)، وهذا من أفعال المقاربة، وهو ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً، وفي الحقيقة من النواقص؛ لأنها لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة، ولا تستعمل أفعال المقاربة إلا بلفظ الماضي إلا كاد وأوشك، فإنه قد جاء مضارعهما بهذا

المعنى، ويجيء من أوشك اسم الفاعل ولكنه شاذ(١٢٣)، وبعد مراجعتي كتب النحويين لم أجد منهم من حكم عليها بالشذوذ، ولعل مقصود الإمام العيني بمجيئ اسم الفاعل من (أوشك) بالشاذ هو القلة(١٢٤)، والله تعالى أعلم.

والملاحظ في هذا المثال أن خبرها جاء جملة فعلية فعلها مضارعا مشفوعا بـ (أنْ) .

وجاء في شرحه لحديث عبدالله بن مسعودؓ قال:- قال رسولُ اللّهﷺ:- **((مَنْ أصَابتهُ فاقةٌ فَأنزلَها بالناسِ لم تُسَدَّ فَاقَتُهُ، ومَنْ أنزلَهَا باللّهِ جَلَّ وعز أوْشَكَ اللهُ له بالغِنَى، إِما بموتٍ عَاجلٍ أو غِنًى عَاجلٍ))**(١٢٥)، إذ بين أن قوله:- (أوْشَكَ اللهُ له بالغِنَى، إِما بموتٍ عَاجلٍ أو غِنًى عَاجلٍ) إيشاكا، ومعناه عند الخليل: أسرع، وأنكر بعضهم أوشك، وإنما يأتي عندهم مستقبلاً، وبين أن أوشك من أفعال المقاربة:- ((وهي ما وضع لدنو الخبر رجاء، أو حصولا، أو أخذاً فيه))(١٢٦)، وفي الحقيقة أنها من النواقص؛ لأنها لتقرير الفاعل على صفة على سبيل المقاربة، ولا تستعمل أفعال المقاربة بمعنى المقاربة إلا بلفظ الماضي إلا كاد وأوشك، فإنه قد جاء مضارعهما بهذا المعنى، وشذ مجيء اسم الفاعل من أوشك كما جاء في الشعر(١٢٧)

ثالثا:- جعل

وهي من أفعال الشروع، وتستعمل استعمال (كاد) لمقاربة الشيء والدخول فيه، أو بمعنى آخر دنوُّ خبرها على معنى الأخذ(١٢٨)، ولا يكون خبرها إلّا فعلاً محضاً ليدل على الحدث، وشذ مجيء خبرها جملة اسمية(١٢٩)، ولا يحسن دخول (أنْ) عليه(١٣٠)، وعلل النحويون عدم دخولها مع أفعال الشروع؛ وذلك بأن الخبر معها يدل على الحال، و(أنْ) تخلصه للاستقبال؛ فلذا وجب التجرد منعاً لحدوث التعارض(١٣١).

وقد ورد ذكرها مرة واحدة في شرح الإمام العيني في حديث أبي الوليد قال:- ((سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ ﷺ عَنِ الْحَصَى الَّذِى فِى الْمَسْجِدِ فَقَالَ مُطِرْنَا ذَاتَ لَيْلَةٍ فَأَصْبَحَتِ الأَرْضُ مُبْتَلَّةً فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَأْتِي بِالْحَصَى فِي ثَوْبِهِ فَيَبْسُطُهُ تَحْتَهُ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصلاة قال:- «**مَا أَحْسَنَ هَذَا**»))(١٣٢).

إذ بين أن (جعل) في قوله:- (فجعل الرجل يجيءُ) من أفعال المقاربة ومعناها:- دنو الخبر على سبيل الأخذ والشروع فيه، فمعنى (جعل الرجل يجيء):- شرع، أو أخذَ(١٣٣).

المبحث الثاني
الأحرف المشبهة بالفعل (إنَّ وأخواتها)

المطلب الأول
(إنَّ وأخواتها)

وهي النوع الثاني من النواسخ الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي تشبه (كان وأخواتها)، من حيث ملازمتها للجملة الاسمية، لكنها حروف وليست أفعالا؛ لذا أطلق عليها النحويون(الحروف المشبهة بالفعل)(١٣٤)، ووجه شبهها بالفعل من وجوه خمسة(١٣٥):-

- **أحدها:**- أن أواخرها مبنية على الفتح كآخر الفعل الماضي.
- **وثانيها:**- أن المضمر يتصل بها كما يتصل بالفعل تقول:- إنني، وإنك، كما تقول سَّرني، وسرَّك، كما يتصل بها نون الوقاية كالأفعال أيضاً.
- **وثالثها:**- أن من جملتها (أنَّ) وهي على وزن (فل).
- **رابعها:**- أنها على ثلاثة أحرف فصاعدا.
- **خامسها:**- أن معنى الفعل في كل واحدة منها متحقق:- كما تقول:- (إنَّ) بمعنى (أكَّدت)، و(أنَّ) بمعنى (حققت)، و(لكنَّ) بمعنى (استدركت)، و(كأنَّ) بمعنى (شبَّهت)، و(ليت) بمعنى (تمنيت)، و(لعلَّ) بمعنى (ترجيت).

ويأتي عملها معكوساً عن عمل(كان وأخواتها) في الجملة، إذ هي تعمل على نصب المبتدأ اسماً لها، ورفع خبر المبتدأ خبراً لها(١٣٦)، بشرط أن لا تتصل بها (ما) الزائدة، فإذا اتصلت بها كفت عملها وأبطلته، وصار ما بعدها مبتدأ وخبراً، وعندئذ يجوز دخولها على الجملة الفعلية(١٣٧)، إلّا(ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال(١٣٨).

وإذا اتفق النحويون على عمل النصب في أسمائها فهم اختلفوا في توجيه الرفع في أخبارها، فيذهب البصريون إلى أن هذه النواسخ تعمل في الخبر، في حين يرى الكوفيون عكس ذلك إذ يرون أن الخبر باق على رفعه ولم تعمل فيه هذه الحروف شيئا(١٣٩)، ((واحتجوا بأن قالوا:- أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم وإنما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل فينبغي أن لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول لأنَّا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها))(١٤٠)، وقد رد رأي الكوفيين ابن الأنباري في قوله:- ((والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلّا ويعمل الرفع فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة؛ وذلك لا يجوز فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسم النصب، والله أعلم))(١٤١).

ويذهب الباحث هنا الى ما ذهب إليه البصريون أن هذه الأفعال تعمل في المبتدأ والخبر، كما عملت كان وأخواتها، لكن عملها يكون معكوساً وهذا الذي ذهب اليه أغلب النحويين، وبالتالي يكون مذهب الكوفيين في إعمال إن وأخواتها النصب في الاسم فقط غير دقيق، لأنه يخالف ما أجمع عليه النحويون في أنه لا يوجد من عوامل الاسماء ما يعمل نصباً إلّا ويعمل الرفع .

وحكم الخبر في الحروف المشبهة بالفعل مثل حكم خبر المبتدأ كما أخبر النحويون إلّا أنه لا يتقدم إلّا إذا كان ظرفاً نحو:- (إنَّ في الدار عمراً)، و(إنَّ أمامك راكباً)؛ وسبب ذلك أن هذه الحروف جامدة لا تتصرف تصرف الفعل(١٤٢).

ويعد سيبويه من أوائل النحويين الذين أشاروا إلى الجمع بين (إن وأخواتها)، و(كان وأخواتها)، إذ يقول:- ((وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال وهي:- إنَّ وأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ، وكذلك قولك:- (إن زيداً منطلق)، و(إنّ عمراً مسافرٌ)، و(إن زيداً أخوك)، وكذلك أخواتها، وزعم الخليل أنها عملت عملين:- الرفع والنصب كما كان الرفع والنصب حين قلت:- (كان أخاك زيدٌ)))(١٤٣).

اختلف النحويون في عدد هذه الحروف، فيرى بعضهم أنها خمسة:- إنَّ، كأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وعدوا (أنَّ) مفتوحة الهمزة فرعاً لـ(إنَّ) مكسورة الهمزة(١٤٤)، وعدها أكثر النحويين ستة باعتبار (أنَّ) واحدة منها(١٤٥)، ومنهم من عدها سبعة بإضافة (لا) النافية للجنس(١٤٦)، وأوصلها ابن هشام الى ثمانية، بإضافة(عسى) إذا اتصل بها ضمير نصب(١٤٧).

امتازت هذه الحروف كما امتاز غيرها من النواسخ أن لكل واحد منها دلالته المعينة، فدلالة(إنَّ) و(أنَّ) التحقيق والتأكيد، ودلالة (كأنَّ) التشبيه، ودلالة (لكنَّ) الاستدراك، ودلالة (ليت) التمني، ودلالة (لعل) التوقع والرجاء(١٤٨).

وقد تعرض الإمام العيني في شرحه للحروف المشبهة بالفعل مع ذكر بعض أحكامها ومما جاء من هذه الحروف:-

أولاً:- إنَّ

من الأحرف المشبهة بالفعل، التي تنصب المبتدأ اسما لها وترفع الخبر خبراً لها، وتأتي في صدر جملة مستقلة(١٤٩)، وقد اتفق النحويون على أنها تفيد التوكيد(١٥٠)، يقول الشيخ خالد الأزهري:- (((إنَّ) لتوكيد النسبة بين الجزأين ونفي الشك عنهما، ونفي الإنكار لها بحسب العلم بالنسبة، والتردد والإنكار لها، فإن كان المخاطب عالمًا بالنسبة فهي لمجرد توكيد النسبة، وإن كان مترددًا فيها فهي لنفي الشك عنها، وإن كان منكرًا لها

فهي لنفي الإنكار لها، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن، ولنفي الإنكار واجب))(١٥١)، وتأتي (إنَّ) مكسورة الهمزة في عشرة مواضع، يقول ابن فلاح اليمني:- ((فأما كسرها ففي عشرة مواضع :- الابتداء، وإذا وقعت صلة، والقَسَم بعد تصاريف القول سواء كان فعلا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو مصدرا، إذا وقع في خبرها اللام، إذا وقعت مفعولاً لعلم وأخواته، أو خبرا لكان، أو خبرا لأنَّ، والاسم الذي قبلها جثة، وإذا وقعت حالا، وإذا وقعت بعد حتى الابتدائية، وإذا وقعت بعد ألَا التي للتنبيه، وإذا وقعت في محل القطع عن الكلام السابق))(١٥٢).

وجاء ذكرها عند الإمام العيني في شرحه مبينا عملها في الجملة الاسمية وذلك عند شرحه لحديث الزهري، عن عبيدالله بن عبد الله ﷺ، عن ابن عباس رضي الله عنه:- ((أن النبيّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضْمَضَ ثُمَّ قَالَ:-« **إِنَّ لَهُ دَسَمًا** »))(١٥٣)، إذ بين أن كلمة (دسماً)، اسم (أنَّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأن خبره شبه الجملة الجار والمجرور، ومن هذا المثال نستنتج جواز تقديم خبر الحروف المشبهة بالفعل بشرط أن يكون ظرفا كما أخبر النحويون؛ والسبب كما بيناه سابقا أنها جامدة لا تتصرف(١٥٤).

وقد تأتي منها (إنْ) المخففة، ويكون إعمالها قليل؛ لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها استصحابا للأصل(١٥٥)، وقد اختلف النحويون في عملها، فذهب البصريون على إعمال (إنْ) المخففة في الاسم النصب، وفي الخبر الرفع كالثقيلة، أما الكوفيون فيرون أنها مهملة لا تعمل شيئاً، وعلتهم في ذلك أن إعمال المشددة كان لمشابهتها للفعل في اللفظ، وفي وضعهما على ثلاثة أحرف وفي البناء على الفتح أيضاً، فلما خففت زال شبهها بالفعل فوجب أن يبطل عمله(١٥٦).

ويذهب الباحث الى ما ذهب اليه الكوفيون في إهمال عمل (إنْ) المخففة؛ وذلك لفقدان شبهها بالفعل على العكس من المثقلة التي أشبهت الفعل في اللفظ،

ووضعها على ثلاثة أحرف وبناؤها على الفتح كبناء الفعل مما جعلها عاملة، والله تعالى أعلم.

وتلتزم (إنْ) المخففة لام الابتداء لئلا تلتبس بـ(إنْ) النافية(١٥٧)، وإن جاء بعدها فعل اهمل عملها وجوبا(١٥٨).

وجاء ذكر (إنْ) المخففة في شرح الإمام العيني، في عدة مواطن منها:- ما جاء عن شيبان القتباني‌رضي الله عنه:- ((إِنَّ مَسْلَمَةَ بْنَ مُخَلَّدٍ اسْتَعْمَلَ رُوَيْفِعَ بْنَ ثَابِتٍ عَلَى أَسْفَلِ الأَرْضِ. قَالَ شَيْبَانُ فَسِرْنَا مَعَهُ مِنْ كُومِ شَرِيكٍ إِلَى عَلْقَمَاءَ أَوْ مِنْ عَلْقَمَاءَ إِلَى كُومِ شَرِيكٍ - يُرِيدُ عَلْقَامَ - فَقَالَ رُوَيْفِعٌ إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِى زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَأْخُذُ نِضْوَ أَخِيهِ عَلَى أَنَّ لَهُ النِّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ وَلَنَا النِّصْفُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ وَلِلآخَرِ الْقَدَحُ. ثُمَّ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:- « **يَا رُوَيْفِعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِى فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحْيَتَهُ أَوْ تَقَلَّدَ وَتَرًا أَوِ اسْتَنْجَى بِرَجِيعِ دَابَّةٍ أَوْ عَظْمٍ فَإِنَّ مُحَمَّدًا - صلى الله عليه وسلم- مِنْهُ بَرِىءٌ** »))(١٥٩)، إذ بين الإمام العيني أن قوله:- (إنْ كان أحدُنا) أصله:- (إنه كان) ، وذكر أن هذه (إنْ) المخففة من المثقلة، فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها، كما تبين قبل قليل، وإن دخلت على الفعلية وجب إهمالها، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو قوله تعالى:-چ ڎ ڈ ڑچ(١٦٠)، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن وغيره(١٦١).

ومما جاء في (إنْ) المخففة شرحه لحديث السيدة عائشة لأنها قالت:- ((إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّى الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرَفْنَ مِنَ الْغَلَسِ.))(١٦٢)، إذ بين الإمام العيني أنَّ (إنْ) جاءت مخففة عن المثقلة، وأصلُه:- إنّه كان رسول اللّه. أي:- إن الشأن:- كان رسول اللّه‌ﷺ؛ وذلك لأجل التأكيد، وكذا اللام في قوله:-" ليصلي الصبح " للتأكيد(١٦٣).

ومن مجيء(إنْ) مخففة أيضاً ما ذكره الإمام العيني في حديث عُبيد الله بن النضر رضي الله عنه قال:- حدثني أبي قال:- كانت ظُلمَة على عهد أنس بن مالك رضي الله عنه قال:- ((فأتيتُ أنسَ بنْ مالك رضي الله عنه فقلت:- يَا أَبَا حَمْزَةَ هَلْ كَانَ يُصِيبُكُمْ مِثْلُ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنْ كَانَتِ الرِّيحُ لَتَشْتَدُّ فَنُبَادِرُ الْمَسْجِدَ مَخَافَةَ الْقِيَامَةِ))(١٦٤)، إذ بين الامام العيني أنَّ(إنْ) في قوله:- (إن كانت الريح لتشتد) (إنْ) مخففة من المثقلة، والأصل: إنه كانت الريح لتشتد(١٦٥)، والله تعالى أعلم.

ثانيا:- أنَّ

هي أخت (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر(١٦٦) وهي متفرعة منها (١٦٧)، و(أنَّ) المفتوحة الهمزة لا تتصدر الكلام، فلا تقول:- (أنّك منطلقٌ بلغني)(١٦٨)، والعلة في ذلك كما بين الرضي بقوله:- ((وأمّا (أنّ) المفتوحة فلكونها مع جزأيها في تأويل المفرد؛ لكونها مصدرية، وجب وقوعها مواقع المفردات، كالفاعل، والمفعول، وخبر المبتدأ، والمضاف إليه، ولا تتصدّر، وإنْ كانت في مقام المبتدأ الذي حقّهُ الصدر))(١٦٩)، أمّا العلّة عند سيبويه فقد جمعها بأمرين وذلك بقوله:- ((وإنما كرهوا ابتداء (أنَّ) لئلاّ يشبهوها بالاسماء التي تعمل فيها (إنَّ)، ولئلاّ يشبهوها بـ(أنْ) الخفيفة؛ لأن (أنَّ) والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها (إنَّ) و (أنَّ)))(١٧٠).

وتكون مؤكدة لمضمون الجملة كما هو في (إنَّ) مكسورة الهمزة، يقول الزمخشري في المفصل:- ((فأما فائدتهما أي:-(إنَّ وأنَّ) فلتأكيد لمضمون الجملة، ..... إلّا أن المكسورة تكون الجملة معها على استقلالها بفائدتها؛ لذلك يحسن السكوت عليها......، وليست المفتوحة كذلك بل تقلب معنى الجملة الى الإفراد......))(١٧١)، غير أن بعض النحويين من القدماء والمحدثين يرون أن (أنَّ) مفتوحة الهمزة لا تفيد التوكيد، بل تفيد إحداث الصلة بين شيئين لا صلة بينهما، لذا تسبك مع اسمها وخبرها،

حتى تصير الجملة من خلالها مصدراً صريحاً يحل محل المفردات، فيكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ أو خبراً، أو مجروراً، يقول الرضي:- ((فـ(إنَّ) موضوعة لتأكيد الجملة فقط، غير مغيرة لها، و(أنَّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها))(١٧٢).

ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر، وهو لا يفيد التوكيد؛ ((لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيده))(١٧٣).

وقد ذكر الإمام العيني في شرحه (أنَّ)، إذ نقل عن أبي داود أنه قال:- ((أَحَادِيثُ عُثْمَانَ ﷺ الصِّحَاحُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ مَرَّةٌ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا الْوُضُوءَ ثَلَاثًا وَقَالُوا فِيهَا وَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا عَدَدًا كَمَا ذَكَرُوا فِي غَيْرِهِ))(١٧٤)، إذ بين الإمام العيني أن قوله:- (أنه) أي:- أن مسح الرأس، وأن هنا مفتوحة الهمزة من الأحرف المبشهة بالفعل، وأن الهاء ضميراً متصلاً بها وهو اسمها، وقوله:- (مرةٌ) بالرفع خبر (أنّ)، ومحل (أنه مرةٌ) الجر؛ لأنها بدل من قوله: (على مسح الرأس)(١٧٥).

وقد تأتي (أنَّ) مخففة من المثقلة أي (أنْ)، ويجيء خبرها جملة فعلية، أو اسمية، وجوباً ويكون اسمها ضمير الشأن، يقول سيبويه:- ((لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم))(١٧٦).

اختلف النحويون في إعمال(أنْ) المخففة من الثقيلة حيث يرى البصريون أنها عاملة وحجتهم كما بينها الأشموني بقوله:- (((أنْ) المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة..... ومما يوجب مزيتها على المكسورة أنَّ طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص، ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلّا من جهة الاختصاص، ومن جهة وصليتها بمعمولها، فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها، بخلاف المفتوحة))(١٧٧)، ويرى الكوفيون إهمال (أنْ) المفتوحة المخففة من الثقيلة

أي:– غير عاملة، فهي عندهم؛ كما قال السيوطي:– ((لا تعمل شيئاً لا في ظاهر، ولا في مضمر وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية))(١٧٨)

ويرى النحويون أنه إذا تلاها جملة اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو متصرف وهو دعاء، لم يحتج الى فاصل يفصلها عما بعدها، وأما إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف غير الدعاء احتاجت الى فاصل(١٧٩).

وقد ذكر الإمام العيني (أنْ) المخففة مرتين، مرة عند شرحه لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال:– ((كنّا مع رسول الله ﷺ خدَّامَ أَنْفُسِنَا نَتَنَاوَبُ الرِّعَايَةَ رِعَايَةَ إِبِلِنَا فَكَانَتْ عَلَيَّ رِعَايَةُ الإِبِلِ فَرَوَّحْتُهَا بِالْعَشِيِّ فَأَدْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ « **مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُومُ فَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ يُقْبِلُ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ إِلاَّ قَدْ أَوْجَبَ** »، فَقُلْتُ بَخٍ بَخٍ مَا أَجْوَدَ هَذِهِ. فَقَالَ:– رَجُلٌ مِنْ بَيْنِ يَدَىَّ الَّتِى قَبْلَهَا يَا عُقْبَةُ أَجْوَدُ مِنْهَا. فَنَظَرْتُ فَإِذَا هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ مَا هِىَ يَا أَبَا حَفْصٍ قَالَ إِنَّهُ قَالَ آنِفًا قَبْلَ أَنْ تَجِىءَ « **مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ وُضُوئِهِ أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةُ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ**»))(١٨٠)، إذ بين الإمام العيني أنَّ (أنْ) في قوله:– أشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ هي مخففة من المثقلة، والأصل:– أشهد أنه لا إله إلا الله(١٨١).

ومرة في حديث مالك رضي الله عنه إذ يقول:– إن النبي ﷺ قال:– ((**إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِى صَلاَتِهِ فَإِنِ اسْتَيْقَنَ أَنْ قَدْ صَلَّى ثَلاَثًا فَلْيَقُمْ فَلْيُتِمَّ رَكْعَةً بِسُجُودِهَا ثُمَّ يَجْلِسْ فَيَتَشَهَّدْ فَإِذَا فَرَغَ فَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَنْ يُسَلِّمَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ لْيُسَلِّمْ**))(١٨٢)، إذ بين الإمام العيني أنَّ قوله:– (أنْ قد صلى) يجوز أن تكون مخففة من المثقلة أي:– أنه قد صلى، ويجوز أن تكون مَصْدريةً أي:– فإن استيقن صلاته ثلاثاً أي:– ثلاث ركعات،

ونلاحظ أنه قد فصل بينها وبين فعلها المتصرف بفاصل وهذا الفاصل هو حرف (قد)(١٨٣).

ثالثاً:- لكنَّ

من الأحرف المشبهة بالفعل، وهي تفيد التوكيد والاستدراك، عند ابن عصفور(١٨٤)، وابن هشام(١٨٥)، أما عند جمهور النحويين فهي لا تفيد سوى الاستدراك(١٨٦)، ومعنى الاستدراك كما يقول محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني (ت٨١١هـ):- ((عبارة عن رفع وهم تولد عن كلام سابق، وتحقيقه أن الجملة التي تسوقها أولا يقع فيها وهم للمخاطب فتدارك ذلك بكلمة (لكنَّ) كما إذا كان بين زيد، وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه، وقلت (جاء زيدٌ) فتوهم السامع أن عمرا أيضا جاء فتزيل عنه ذلك الوهم بقولك:- (لكن عمراً لم يجئ)))(١٨٧).

اختلف النحويون في (لكنَّ) أهي مركبة، أم بسيطة؟ فابن هشام والأشموني فقد قالوا ببساطتها(١٨٨).

في حين يرى الفراء أنها مركبة من (لكنْ)، بالنون الساكنة و(أنَّ)، وبعضهم رأى أنها مركبة من (لا) و(أنَّ) فحذفت الهمزة تخفيفاً وزيدت الكاف(١٨٩)، ورأى آخرون أنها مركبة من (لا) و (كأنَّ)(١٩٠).

وقد اختلف النحويون في دلالة (لكن) المشددة، والمخففة بين فائدتها الاستدراك، والعطف، والتوكيد(١٩١)، وهل يبقى عملها على ما هو عليه أم لا ؟

فيرى النحويون أن (لكنَّ) إذا خففت فإنه يبطل عملها مطلقا؛ لأنها حينئذ تكون قد أشبهت لكنْ العاطفة لفظا ومعنى، فأجريت مجراها في عدم العمل(١٩٢).

وقد تناول الإمام العيني (لكنّ)، وقد فصّل الإمام العيني المشددة والمخففة، وذلك عند شرحه لحديث خالد بن سُمَيرٍ قال:- قَدِمَ عَلَينا عبدُ اللّه بن ربَاحِ الأنصاريُّ

من المدينةِ وكانت الأنصارُ تفقهه، فحدثَنا قال:- حَدثَني أبو قتادةَ الأنصاريّ ﵁ فارسُ رسولِ الله ﷺ قال:- بَعَثَ رسولُ الله جيشَ الأمراء بهذه القصة قال:- فَلَمْ تُوقِظْنَا إلاَّ الشَّمْسُ طَالِعَةً، فَقُمْنَا وَهِلِينَ لِصَلاَتِنَا فَقَالَ النَّبِىُّ ﷺ:- « **رُوَيْدًا رُوَيْدًا**»، حَتَّى إِذَا تَعَالَتِ الشَّمْسُ قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ:- « **مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يركَع رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فَلْيركَعْهُمَا**»، فَقَامَ مَنْ كَانَ يَرْكَعُهُمَا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ يركعهما فَرَكَعُهُمَا فركعهما ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّه ﷺ أَنْ يُنَادَى بِالصَّلاَةِ فَنُودِىَ بِهَا فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:- فَصَلَّى بِنَا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ:- « **أَلاَ إِنَّا نَحْمَدُ اللَّهَ أَنَّا لَمْ نَكُنْ فِى شَىْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا يَشْغَلُنَا عَنْ صَلاَتِنَا وَلَكِنَّ أَرْوَاحَنَا كَانَتْ بِيَدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَأَرْسَلَهَا أَنَّى شَاءَ فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ صَلاَةَ الْغَدَاةِ مِنْ غَدٍ صَالِحًا فَلْيَقْضِ مَعَهَا مِثْلَهَا**»))(١٩٣)، إذ بين أن(لكنْ) في قوله:- (ولكنْ أرواحنا) بسكون النون، وضم الحاء كلمة استدراك، وهو أن يُنسب لما بعدها حكم مُخالف لحكم ما قبلها، والمُشدّدة تنصب الاسم وترفع الخبر، والمخففة لا تعمل شيئاً؛ بل هي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك(١٩٤)، وهي التي جاءت في هذا المثال. ونرى الإمام العيني أكد على سكون النون في (لكنْ) ليبين أنها المخففة من المشددة.

رابعاً:- لعلَّ

حرف مشبه بالفعل تأتي دلالته للترجي، أو التوقع والإشفاق(١٩٥).

والترجي هو:- انتظار حصول أمر مرغوب فيه من قبل المتكلم، ميسور التحقق، ولا يكون إلا في الممكن، ومثله:- التوقع(١٩٦)، أما الإشفاق فهو:- انتظار حصول أمر مكروه أو مخوف(١٩٧).

وإضافة إلى هذه المعاني فقد ذكر قسمٌ من النحويين معاني أخرى لـ (لعل) فهي تجيء أيضا للتعليل، والاستفهام(١٩٨).

وقد وردت (لعل) بإثبات اللام وبحذفها يقول سيبويه:- ((و(لعلَّ) حكاية، لأن اللام ها هنا زائدة، بمنزلتها في لأفعل، ألا ترى أنك تقول:- علّك.....))(١٩٩)، وتابعه كثيرٌ من النحويين على أنها غير مركبة، وفيها لغات أخرى تتجاوز عشر لغات(٢٠٠).

وقد جاء ذكر (لعل) عند الإمام العيني مرة واحدة عند شرحه حديث ابن عباسرضي الله عنه قال:- ((مرَّ النبيُﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فقَالَ:- «**إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا هَذَا فَكَانَ لا يَسْتَنْزِهُ مِنَ الْبَوْلِ وأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِى بِالنَّمِيمَةِ**». ثُمَّ دَعَا بِعَسِيبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا وَقَالَ:- « **لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا**»))(٢٠١)، إذ بين أن الضمير الذي في (لعله) راجع إلى العذاب، الذي دل عليه قوله:- (يعذبان)، و(لعل) كما تبين أنها حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر، وعند بعضهم أنه ينصبهما، وزعم ابن يونس أنه لغة بعض العرب، وحكي:- (لعل أباك منطلقاً)(٢٠٢)، وفيه عشر لغات، ولها معانٍ:- **أحدها**:- التوقع، وهو ترجي المحبوب، والإشفاق في المكروه، **والثاني**:- التعليل، أثبته جماعة، منهم الأخفش، نحو قوله تعالى:- ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾(٢٠٣).

ومن لم يثبته يحمله على الرجاء، أي:- اذهبا على رجائكما. **والثالث**:- الاستفهام، نحو قوله تعالى:-چ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ چ(٢٠٤)، وبين أن (لعل) هاهنا من القبيل الأول(٢٠٥) أي أنها للترجي والتوقع.

ونجد الإمام العيني هنا قد نقل كثيرا من كلام ابن هشام في مغني اللبيب دون الإشارة إليه وهذه عادة كثير من العلماء الأقدمين.

المطلب الثاني

ما يعمل عمل (إنَّ وأخواتها)

(لا) النافية للجنس

هي حرف ناسخ يلحقه النحويون بـ(إنَّ وأخواتها)؛ لأنها أشبهتها في الصدارة وبالدخول على الجملة الاسمية، يقول سيبويه:-((هذا باب النفي بـ (لا) و(لا) تعمل فيما بعدها فتَنصبُه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر))(٢٠٦).

ونجد سيبويه في كلامه هذا لا يطلق عليها مصطلح (النافية للجنس)، لأن في عهده لم توضع المصطلحات بعد، ثم استقر المصطلح عند النحويين من بعده .

وسميت بـ (لا النافية للجنس)(٢٠٧)؛ لأنها تفيد نفي الحكم عن جنس اسمها فحين تقول (لا رجلَ ههنا) نفيت أن يكون أحدٌ من جنس الرجال هناك بخلاف قولك (لا رجلٌ ههنا) فإنها محتملة لنفي الجنس، ولنفي الوحدة وليست نصاً في أحدهما، فيصح أن تقول (لا رجلٌ ههنا بل رجلان)، ولا يصح ذلك في (لا) النافية للجنس، ويسميها النحويون (لا) النافية على سبيل التنصيص أو على سبيل النص؛ لأنها تنفي الحكم عن جنس اسمها وبغير احتمال لأكثر من معنى واحد وتسمى (لا التبرئة)؛ لدلالتها على البراءة من ذلك وبعبارة أخرى إنه تبرئ اسمها من معنى خبرها(٢٠٨).

وإنما عملت (لا) هذه عمل (إنَّ)؛ لشبهها بها من عدة وجوه، يقول ابن فلاح:- ((فإنها عملت؛ لأنها أشبهت (إنَّ) من خمسة أوجه:-

- **الأول:**- اشتراكهما في تلقي القسم.
- **الثاني:**- اشتراكها في التأكيد، فإنها لتأكيد النفي، كما أنَّ (إنَّ) لتأكيد الإثبات.

- **الثالث:**- أنها نقيضة (إنَّ) وهم يحملون الشيء على نقيضه، حملاً لأحد الطرفين على الآخر؛ لتلازمها في الذهن، فإذا أعطي أحدهما حكما أُعطي الآخر الملازم مثله.
- **الرابع:**- اشتراكهما في طلب التصدير.
- **الخامس:**- اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر.

فلما ناسبتها في هذه الأوجه عملت عملها؛ ليظهر بذلك تأثير الشبه))(٢٠٩).

ويشترط في عملها:- أن لا تتكرر فإذا تكررت بطل عملها، وأن يقصد بها النفي العام؛ لأنها حينئذ تختص بالاسم فإن لم يقصد العموم، فتارة تلغى وتارة تعمل عمل ليس، على أن يكون معمولها نكرة فلا تعمل في المعرفة، إلّا أن يفصل بين(لا) والنكرة بشيء، فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة(إنَّ)، وأن تكون النكرة غير معمولة لغير(لا)، فإذا اجتمعت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر، ولا يظهر نصب الاسم إلّا إذا كان مضافاً، أو شبيها بالمضاف أما إذا كان الاسم مفردا أي:- لا مضاف ولا شبيها بالمضاف، فيكون حينئذ مبنياً على ما ينصب به، والموجب للبناء هو تضمنه معنى (من)، وقيل إن المتضمن معنى (من) هي (لا) وليس الاسم(٢١٠).

ويجيء المنفي بها إما نكرة مفردة، أو نكرة مفردة موصوفة، أو نكرة مضافة، أو مضارع للمضاف(٢١١).

وقد جاء ذكر (لا النافية للجنس) عند الإمام العيني في شرحه لحديث أبي هريرة ﵁ قال:- قال رسولُ الله ﷺ:- ((**لاَ صَلاَةَ لِمَنْ لاَ وُضُوءَ لَهُ وَلاَ وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ**))(٢١٢)، إذ بين أن (لا) في قوله:- (لا صلاة لمن لا وضوء له) جاءت لنفي الجنس، وخبرها محذوف، والتقدير:- (لا صلاة حاصلة لمن لا وضوء له) ، وبين أن (لا) الثانية هي من المشبهات بـ (ليس)، والمعنى:- (لا صلاة أيُ صلاة كانت

من الفرض والنفل لمن ليس له وضوء موجود)، وهذا بإجماع المسلمين من السلف والخلف، أن الصلاة لا تصح إلا بالوضوء(٢١٣).

ونجده هنا يستنبط حكما فقهيا عليه جمهور الفقهاء من توجيهه النحوي لـ (لا) المشبهة بـ (ليس)، والله تعال أعلم

ومما جاء ذكره عند الإمام العيني في موضوع (لا النافية للجنس) ما جاء في شرح حديث أبي أمامة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال:-((**صَلاَةٌ فِى أَثَرِ صَلاَةٍ لاَ لَغْوَ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِى عِلِّيِّينَ**))(٢١٤)، إذ بين شارحا:- أن(لا لغو بينهما) أي:- بين الصلاتين، وبين هنا انه يجوز أن تكون (لا) لنفي الجنس، ويكون (لغوَ) مبنيا على الفتح ، نحو: لا رجلَ في الدار، ويجوز أن تكون بمعنى (ليس)، ويكون (لغو) مرفوعا على أنه اسم (ليس) وخبره:- قوله:- (بينهما)(٢١٥).

ومن مواطن مجيئها أيضا ما ذكره الإمام العيني في شرحه لحديث أبي هُريرةَ ﷺ عن النبي ﷺ قال:- ((**لاَ غِرَارَ فِى صَلاَةٍ وَلاَ تَسْلِيمٍ**))(٢١٦).

إذ بين شارحا قوله:- (((ولا تسليمَ) يُروى بفتح الميم، ويروى بالجر، فمَنْ فتحها كان معطوفا على الغرار، ويكون المعنى:- لا نَقْص ولا تسليمَ في الصلاة؛ لأن الكلام في الصلاة بغير كلامها لا يجوز[أي:- يبطلها]، ومَنْ جَرها يكون معطوفا على الصلاة ويكون المعنى:- (لا نقص في صلاة ولا في تسليم)، وبين أن (لا) هاهنا لنفي الجنْس، واسمها مبني على الفتح، نحو:- (لا رجلَ في الدار)؛ وإنما عملت في الاسم لاختصاصها بالاسم، إذ هو الذي له أفراد يقصد نفي جميعها بها، وإنما بني اسمها لتضمنه معنى الحرف؛ لأن معنى(لا رجل):- لا من رجل، وعلى الفتح؛ لأنه أخف الحركات، فيكون المعنى في الحديث نفي جنس الغرار، ونفي جنس التسليم على عطفه على اسم (لا) كما قررناه، وإذا نُفي جنس التسليم يُنْفى- أيضا- جنس الجواب، وهو

يَشملُ أنواعه من اللسان والإشارة ونحوهما))(٢١٧).

ومن المسائل التي جاءت عند الإمام العيني في موضوع (لا النافية للجنس)، رأيه في (لاحولَ ولا قوةَ الا باللهِ)، إذ بين أنه يجوز فيها خمسة أوجه؛ **الأول**:- فتحهما بلا تنوين، **والثاني**:- فتح الأول ونصب الثاني منونا، **والثالث**:-رفعهما منوّنين، **والرابع**:- فتح الأول ورفع الثاني منونا، **والخامس**:- عكسه، أي رفع الأول منونا، وفتح الثاني(٢١٨).

وبهذا يكون رأيه موافقا لرأي النحويين في مسألة(لاحولَ ولا قوةَ الا باللهِ)(٢١٩)، والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث

الأفعال التي تنصب مفعولين (ظنَّ وأخواتها)

وهو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهي أفعال تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهذا مذهب جهور النحويين(٢٢٠).

وتنقسم هذه الأفعال الى أربعة أنواع(٢٢١):-

- **النوع الأول:**- ما دل على ظنّ في الخبر وهي خمسة أفعال هي:- حجا، عدَّ، زعم، جعل، هبَّ.
- **النوع الثاني:**- ما دل على يقين وهي خمسة أيضاً:- علم، فإن كانت بمعنى عرفَ تعدت إلى مفعول واحد، وجدَ، ألفى، درى، تَعلَّمْ.
- **النوع الثالث:**- ما استعمل في الأمرين:- الظن، واليقين وهي أربعة أفعال:- ظن، وحسب، خال يخال، رأى.

وأفعال هذه الأقسام الثلاثة تسمى قلبية، وهي المراد حيث قيل أفعال القلوب.

- **النوع الرابع:**- ما دل على تحويل وهي ثمانية أفعال:- صيَّر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات (كان) **الأول:**- بالتضعيف **والثاني:**- الهمز، جعلَ، وهبَّ، تخذَ واتَّخذَ، تركَ، وردَّ.

وهذه النواسخ كلها أفعال، ويعمل عملها مصادرها وبعض مشتقاتها العاملة، فالفعل الماضي فيها لا يتفرد وحده بالعمل، وإنما يشبهه ما يكون له مضارع، وأمر، ومصدر، واسم فاعل، واسم مفعول، دون سائر المشتقات(٢٢٢).

ولا يمكن الاقتصار على أحد مفعوليها دون الآخر، يقول سيبويه:- ((هذا باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لك أن تَقْتصِرَ على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك:- (حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً)، و(ظنَّ عمرُو خالداً أباك)، و(خالَ عبدُ

الله زيداً أخاك)، ومثل ذلك:- (رأىَ عبدُ الله زيداً صاحبَنا)، و(وجدَ عبدُ الله زيداً ذا الحِفَاظِ)؛ وإنَّما مَنعك أن تقتصرَ على أحد المفعولين هاهنا أنَّك إنَّما أردْتَ أن تبيِّن ما استَقَرّ عندك من حال المفعول الأوّل، يقيناً كان، أو شكاً وذكرتَ الأول لتُعلِم الذي تُضيفُ إليه ما استقرَّ له عندَك مَنْ هو:- فإنَّما ذكرتَ ظننتُ ونحوَه لتجعلَ خبر المفعول الأول يقيناً، أو شكاً ولم ترد أن تجعل الأوّل فيه الشَّك، أو تقيم عليه في اليقين))(٢٢٣).

وعلى هذا اتفق النحويون، لكنهم اختلفوا في توجيه إعراب المفعول الثاني، فذهب نحويو البصرة إلى أنه منصوب على المفعولية، وذهب نحويو الكوفة إلى أنه منصوب على الحالية، وقد بين ابن الأنباري(٥٧٧هـ)هذه المسألة وربط بينها وبين المنصوب في خبر (كان) بقوله:- ((ذهب الكوفيون إلى أن خبر(كان) والمفعول الثاني لـ (ظننت) نُصب على الحال، وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال))(٢٢٤).

ثم بين حجج كل فريق(٢٢٥).

وبهذا أرى أن النحويين يجمعون على أن عمل (ظنَّ وأخواتها) يكون بنصب الجزأين معاً، اتفقوا في المفعول الأول على أنه منصوب على المفعولية، واختلفوا في الثاني بين المفعولية والحالية .

في حين يرجح الباحث ما ذهب إليه النحويون المحققون كالسيوطي؛ لأن المفعول الثاني يأتي معرفة نحو:- (ظننت زيداً أخاك)، وضميرا نحو:- (زيدٌ ظننتك إياه)، ويكون اسماً جامداً نحو :- (ظننت زيداً أسداً)، وكذلك بالإمكان حذف هذين المفعولين إذا دل عليهما دليل وهذا غير ممكن مع الحال(٢٢٦).

ومن أحكام هذه الأفعال التي ذكرها النحويون بالتفصيل، (الإلغاء والتعليق) في أفعال القلوب(٢٢٧)، ولا مجال للبحث فيهما هنا.

وقد تعرض الإمام العيني في شرحه إلى هذه الأفعال في مواطن عديدة من شرحه ومن هذه الأفعال:-

أولاً:- ظن

من أفعال القلوب، تستعمل في الرجحان، أو الظن أحياناً، وفي اليقين أحياناً أخرى، وغالباً ما تستعمل للرجحان(٢٢٨)، وذكر النحويون أنها تأتي بمعنى آخر وهو التهمة، جاء في كتاب سيبويه:- ((وقد يجوز أن تقول:- (ظننت زيداً) إذا قال من تظن؟ أي من تتهم فتقول:- (ظننت زيداً)، كأنه قال:- (اتهمت زيداً)، وعلى هذا قيل ظنين أي:- متهم))(٢٢٩)، وهي في هذه الحالة لا تتعدى إلّا إلى مفعولٍ واحد(٢٣٠)، يقول ابن مالك في ألفيته(٢٣١):-

لعلمِ عرفانٍ وظنٍّ تُهْمَة تعدية لواحدٍ ملتزَمَة

وجاء هذا المعنى في القرآن الكريم عند قوله تعالى:﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾(٢٣٢)، وقرأت:- (بظنين) بالظاء وهي قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي ورويس ومعناها:- بمتهم على الغيب(٢٣٣).

وقد جاء ذكر(ظن) في شرح الإمام العيني مرة بمعنى الرجحان، ومرة بمعنى العلم واليقين.

فأما المرة التي جاءت فيها بمعنى الرجحان ما ذكره الإمام العيني في شرح حديث أنس بن مالكﷺ:- أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتْ مِنْهُمُ امْرَأَةٌ أَخْرَجُوهَا مِنَ الْبَيْتِ وَلَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُشَارِبُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِى الْبَيْتِ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِﷺ عن ذلك، فأنزلَ

اللهُ عَــــزَّ وجَـــــلَّ:- ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ (٢٣٤)، فقال رَسولُ الله ﷺ:- « **جَامِعُوهُنَّ فِى الْبُيُوتِ وَاصْنَعُوا كُلَّ شَىْءٍ غَيْرَ النِّكَاحِ** » فَقَالَتِ الْيَهُودُ مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَعَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِنَا إِلاَّ خَالَفَنَا فِيهِ. فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ رضي الله عنهما إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا أَفَلاَ نَنْكِحُهُنَّ فِى الْمَحِيضِ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَبَعَثَ فِى آثَارِهِمَا فَسَقَاهُمَا فَظَنَنَّا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا))(٢٣٥)، إذ بين أن (ظننا) الأولى جاءت من الظن بمعنى الحسبان أي:- الرجحان، و(ظننا) الثانية من الظن الذي بمعنى العلم واليقين، والعرب تجعل الظن مرة حسباناً، ومرة علماً ويقيناً، وذلك لاتصال طرفيه بهما، فمبدأ العلم ظن، وآخره يقين. واستشهد بقول الله تعالى:- ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ (٢٣٦) أي:- تيقنوا بلقاء الله(٢٣٧).

ثانياً:- زعم

من أفعال القلوب، يأتي بمعنى الظن، أو الرجحان(٢٣٨)، وأما دلالة (زعم) فقد اختلف فيها النحويون فقيل:- معنى زعم هو:- القول المقترن بالاعتقاد سواء أكان هذا الاعتقاد حقاً، أم باطلا(٢٣٩)، وقيل:- هو القول مع علم، وقيل إن (زعم) يستعمل في القول من غير صحة(٢٤٠).

وقد تجيء بمعنى (حسب) فإذا جاءت بمعنى حسب تعدت لمفعول واحد فقط(٢٤١).

وقد ورد ذكر الفعل(زعم) في شرح الإمام العيني مرة واحدة عند شرحه لحديث زيد بن أسلمﷺ، عن عطاء بن يَسارﷺ، عن عبد الله الصُّنَابِحي ﷺ قال:- ((زعمَ أبو محمدٍ أن الوترَ واجبٌ ..... الحديث))(٢٤٢).

إذ بين أن زعم في قوله:- (زعم أبو محمد)، من أفعال القلوب يجيء بمعنى(قال)، وبمعنى(ظن)(٢٤٣).

ثالثاً:- رأى

من أفعال القلوب، تكون دلالتها بمعنى(علم)، وهو الكثير فيه، أي:- يكون حينئذ بمعنى (اليقين)، كما يأتي بمعنى الظن وفي هاتين الحالتين يكون متعدياً إلى مفعولين، وتأتي (رأى) كذلك بمعنى رؤية البصر، وبمعنى الرأي والاعتقاد، وإصابة الرئة، وفي هذه المعاني لا تتعدى إلّا إلى فعلٍ واحدٍ فقط(٢٤٤).

وقد وردت (رأى) في شرح الإمام العيني مرة واحدة عند شرحه حديث ابن السرح ﷺ يقول:- حدّثني عبيد بن ثمامة المراديﷺ قال:- قدم علينا من مصر عبدُ الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ﷺ من أصحاب النبيﷺ فسمعته يحدث في مسجد مصر قال:- لَقَدْ رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ أَوْ سَادِسَ سِتَّةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَارِ رَجُلٍ فَمَرَّ بِلَالٌ فَنَادَاهُ بِالصَّلَاةِ فَخَرَجْنَا فَمَرَرْنَا بِرَجُلٍ وَبُرْمَتُهُ عَلَى النَّارِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِﷺ« **أَطَابَتْ بُرْمَتُكَ** »؟ قَالَ نَعَمْ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي. فَتَنَاوَلَ مِنْهَا بَضْعَةً فَلَمْ يَزَلْ يَعْلِكُهَا حَتَّى أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ.))(٢٤٥)، إذ بين أن قوله:- (لقد رأيتُني) بضم التاء، أي:- لقد رأيت نفسي، فجاءت هنا بمعنى (علمت)، وفاعل هذا الفعل هو الضمير المتصل (التاء)، والمفعول الأول هو (ياء المخاطبة)، وقوله:- (سابع سبعة) مفعول ثان لرأيت(٢٤٦). والله تعالى أعلم.

وجاء في شرحه لحديث الأعمش بإسناده قال:- ((ما كنتُ أرى باطن القدمين إلا أحق بالغسل، حتى رأيتُ رسول الله ﷺ مسح على ظاهر خُفيه))(٢٤٧).

إذ قال شارحاً أن قوله:- ((أرى:- من رؤية القلب، وهي الحسبان، فتقتضي مفعولين، قال تعالى:- چئۆ ئۈ ئى ئى ئى ئې ئى ئى چ(٢٤٨)، أي:- يحسبونه بعيداً ونحن نعلمه قريباً))(٢٤٩)، فيكون قوله:- (باطن) في الحديث الشريف مفعول أول للفعل(أرى)، وقوله:- (أحق) مفعول ثان.

و(أرى) هنا هو المضارع من (رأى) القلبية، وليس هو الفعل (أرى) الذي ينصب ثلاثة مفاعيل.

وهناك نواسخ أخرى لم نجد الإمام العيني يتكلم عنها في ثنايا شرحه كالحروف المشبهات بـ (ليس)، وكذلك الأفعال الناسخة التي تنصب ثلاثة مفاعيل، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المباركة مع نواسخ الجملة الاسمية في سنن أبي داود للإمام بدر الدين العيني، يجدر بالباحث هنا الإشارة الى أهم ما توصل إليه من نتائج في البحث وهي:-

١-أن مصطلح النسخ لم يكن معروفاً عند علماء النحو الأوائل كسيبويه والزمخشري، وقد عرف هذا المصطلح فيما بعد وأول من استخدمه هو ابن مالك في ألفيته وقد فتح المجال للشراح والباحثين بعده باستخدامه على حقيقته.

٢- بيّنا فيه معنى النقصان والتمام، وذهبنا الى ترجيح أن النقصان في الأفعال، كونها لا تدل على الحدث كما هو مذهب كثير من النحويين؛ لأنها لا تكوّن جملة إذ الجملة موجودة قبلها وإنما هي مقيدات تدخل على الجمل فتغيير المعنى والإعراب.

أما الأفعال التامة فوجه تمامها دلالتها على الحدث وهي مع مرفوعها تكوّن جملة بخلاف الناقصة .

٣-تناول الإمام العيني كل أنواع (كان) الناقصة، والتامة، والزائدة إذ تكلم عليها كلاما مفصلا، مع دراسة باقي أخوات كان، ومنها:- (ليس) إذ ذهب الى حرفيتها متابعاً بذلك ما اشتهر عن أبي علي الفارسي، وقد ناقشنا ذلك بالتفصيل، ثم ذهب إلى أن (ليس) تأتي أيضاً حرف عطف موافقاً بذلك الكوفيين، وجاءت عنده بمعنى (غير) للاستثناء، إلّا أنه جعلها كـ (غير) تجر ما بعدها، وهذا رأي غريب لم يذكره أحد من النحويين إلّا الإمام العيني .

٤- قد يقع أحياناً في أوهام عجيبة كالذي وقع فيه عندما نقل حديثاً شريفاً ورد فيه الحرف المشبه بالفعل (كأنَّ)، وإذ به يتكلم على (كان وأحكامها) من حيث

زيادتها وهذا خلط، أو توهم، أو ذهول وقع به الإمام العيني، وهذه هي طبيعة البشر والكمال لله وحده .

٥-حكم على مجيء اسم الفاعل من (أوشك) بالشذوذ، والنحويون إنما نصوا على قلة مجيء اسم الفاعل من (أوشك)، ولم يحكموا بالشذوذ ولعله كان يقصد بالشذوذ القلة والله تعالى أعلم.

وفي البحث أحكام وجزئيات أخرى منثورة بين أثنائه تخص النواسخ، وإنما أردنا تلخيص بعض ما ورد في البحث .

الهوامش

---

(١) سورة البقرة:- ١٠٦.

(٢) لسان العرب(مادة نسخ) :- ٦١/٣، وينظر:- التعريفات :- ٣٨٠.

(٣) الكتاب:-١/٤٥-٤٦.

(٤) المصدر نفسه:- ١٣١/٢.

(٥) المفصل في صنعة الاعراب للزمخشري:-١/٣٤٩-٣٦٠.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش:-٧٢/٢.

(٧) ينظر:- همع الهوامع:- ٦٣-٢٥١.

(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:- ص٣٤٩.

(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:- ٢٠٨، وينظر:- النحو الوافي :- ٤٩٥-٤٩٦.

(١٠) النواسخ في كتاب سيبويه:- ٦.

(١١) شرح شذور الذهب:- ٢١٤، وينظر:- شرح التصريح على التوضيح:- ٢٣٣/١.

(١٢) ينظر:– همع الهوامع:– ١/٣٥٣، وحاشية الصبان:– ١/٣٥٦–٣٥٧.

(١٣) ينظر:– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:– ١/٣٧٨، والافعال الناسخة:– ٢٢.

(١٤) ينظر:– أسرار العربية:– ١٣٠–١٣١، والمغني في النحو:– ٣/٧، وشرح اللمحة البدرية:– ٢/٧–٨.

(١٥) المقتضب:– ٢/٩٧.

(١٦) ينظر:– أسرار العربية :– ١٣٢–١٣٣.

(١٧) الأصول في النحو:– ١/٧٤.

(١٨) شرح المفصل (لابن يعيش) :– ٤/٣٣٥–٣٣٦، والمغني في النحو:– ٣/١٥، وأسرار العربية:– ١٣٣–١٣٤ .

(١٩) ينظر:– الكتاب ١/٤٥، والمقتضب ٣/٣٣.

(٢٠) شرح الرضي على الكافية:– ٢/٢٩٠ .

(٢١) ينظر:– شرح التسهيل:– ١/٣٣٨ .

(٢٢) ينظر:– التذييل والتكميل:– ٤/١٣٣ .

(٢٣) ينظر:– أوضح المسالك:– ١/٢٥٢ .

(٢٤) ينظر:– شرح التصريح على التوضيح:– ١/٢٣٣ .

(٢٥) الفعل زمانه وأبنيته:– ٥٦–٥٧.

(٢٦) ينظر:– الفعل زمانه وأبنيته:– ٥٧–٥٨.

(٢٧) ينظر:– شرح التسهيل:– ١/٣٣٨، ٣٤١، والمغني في النحو:– ٣/١٥، ١٨، ٢٢، وشرح التصريح على التوضيح:–١/٢٣٣، ٢٤٩، ٢٥١، ومعاني النحو:– ١/١٩٠، ١٩٩.

(٢٨) شرح التسهيل:– ٣/١٥.

(٢٩) رواه الإمام البخاري في كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله رقم (١٢٩٥):- ١/٤٥٨.

(٣٠) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ١/٨٢.

(٣١) ينظر:- شرح التسهيل :- ١/٣٤٥، ومعاني النحو:- ١/١٩٣.

(٣٢) ينظر:- الأصول في النحو:- ١/٨٥-٨٧.

(٣٣) رواه النسائي:- كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار رقم(١٨٥):-١/١٠٨.

(٣٤) شرح سنن أبي داود:- ١/٤٤٦.

(٣٥) رواه أبو داود:-كتاب الطهارة، باب الاغتسال من الحيض رقم(٣١٣):-١/ ١٢٣.

(٣٦) ينظر:- شرح سنن ابي داود:- ٢/١٠٨.

(٣٧) رواه ابو داود:- كتاب الحيض، باب التيمم رقم (٣٣٠):-١/ ١٢٩.

(٣٨) شرح سنن ابي داود:- ٢/١٣٧.

(٣٩) الأصول في النحو:-١/٨٦.

(٤٠) الكتاب:- ١/٤٦.

(٤١) ينظر:- الكتاب:- ١/٣٤١، وشرح المفصل:- ٤/ ٣٤٥-٣٤٦، والمغني في النحو:- ٣/١٨، وهمع الهوامع:- ١/٣٦٨، وحاشية العطار على الأزهرية في النحو:- ١١٢.

(٤٢) أخرجه النسائي: كتاب الطهارة، باب: الفرق بين دم الحيضة والاستحاضة رقم(٣١٥):- ١/١٢٣.

(٤٣) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٢/٦٣.

(٤٤) رواه أبو داود:- كتاب الطهارة، باب باب المرأة تغسل ثوبها الذى تلبسه فى حيضها:- ١/١٤١.

(٤٥) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٢/١٩٠.

(٤٦) رواه أبو داود:- كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الصبي بالصلاة رقم(٤٩٧):- ١٨٦/١.

(٤٧) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٣٥/٣.

(٤٨) رواه أبو داود:- كتاب الصلاة، باب افتتاح الصلاة رقم(٧٣١):-٢٦٦/١.

(٤٩) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٢٣٥/٤.

(٥٠) الكتاب :- ٧٣/١.

(٥١) المصدر نفسه:- ١٥٣/٢.

(٥٢) ينظر:- المغني في النحو:- ٢٢/٣.

(٥٣) المغني في النحو:- ٢٢/٣.

(٥٤) ينظر:- شرح الرضي على الكافية:- ١٨٥/٤-١٨٦، والمغني في النحو:- ٢٣/٣، و شرح ابن عقيل:- ٢٦٧/١.

(٥٥) ينظر:- شرح الرضي على الكافية:- ١٨٥/٤.

(٥٦) رواه ابو داود:- كتاب الصلاة، باب كيف الأذان رقم(٥٠٦):- ١٩٣/١.

(٥٧) ينظر:- مسند الإمام أحمد:- ٢٢٦/٢.

(٥٨) شرح سنن أبي داود:- ٤٤١/٢، وينظر:- الكتاب :- ٧٣/١.

(٥٩) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٤٣٨/٢.

(٦٠) شرح سنن أبي داود:- ٥١٠/١.

(٦١) ينظر:- المسائل الحلبيات:- ٢١٠ -٢١١، إيضاح الشعر:- ١٢-١٣، المسائل المنثورة:- ٢١٩ -٢٢٠، المسائل البصريات:- ٨٣٣/٢ .

(٦٢) ينظر:- البسيط في شرح جمل الزجاجي:- ١٦٣/١ .

(٦٣) ينظر:- مغني اللبيب :- ١ /٣٢٣ .

(٦٤) ينظر :- الأصول في النحو:- ٨٢/١ .

(٦٥) ينظر:- كتاب اللامات :- ص٧ .

(٦٦) ينظر:- مغني اللبيب:- ٣٢٣/١ .

(٦٧) معاني القران للفراء:- ٤٢/٢ .

(٦٨) ينظر :- الموفي في النحو الكوفي:-ص٢١٣.

(٦٩) المسائل الحلبيات:- ٢١٠، وينظر:- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات:- ٣٨٣-٣٨٤.

(٧٠)الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار: فاضل، شاعر، من كبار النحويين. لقب نفسه بملك النحاة. كنيته أبو نزار. وكان من فقهاء الشافعية. له مصنفات في الفقه والأصلين والنحو والأدب، و (ديوان شعر) و (مقامات) مولده ببغداد سنة (٤٨٩هـ)، ووفاته في دمشق(ت٥٦٨هـ)، ينظر ترجمته في:- وفيات الأعيان:- ٩٢/٢، ٩٣، ٩٤ ، والأعلام للزركلي:-١٩٣/٢، ١٩٤.

(٧١) ينظر:- تذكرة النحاة:- ١٦٦، وارتشاف الضرب:-٩٣/٢، والأشباه والنظائر:-٧٦/٦-٧٨.

(٧٢) شرح المفصل:- ٣٦٩/٤، والإنصاف:- ١٦١/١-١٦٢ .

(٧٣) الكتاب:- ٧٣/١، ١٤٧/١ .

(٧٤) الكتاب:- ٧٣/١، ١٤٧/١.

(٧٥) ينظر:- تذكرة النحاة:- ١٦٦-١٦٧ .

(٧٦) ينظر:- النواسخ في كتاب سيبويه :- ٢٥٨-٢٥٩ .

(٧٧) ينظر:- الكتاب:- ٧١/١، معاني القران للفراء:- ٤٢/٢ ، المقتضب:- ١٩٠/٤، شرح قطر الندى:- ٧٠-٧١ .

(٧٨) ينظر:- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات:- ص ٥٩٥ .

(٧٩) ينظر:- كتاب الإيضاح:- ص١٢١.

(٨٠) رصف المباني:- ص ٣٦٨- ٣٦٩.

(٨١) شرح سنن أبي داود:- ١/٥١٠.

(٨٢) ينظر:- ارتشاف الضرب:- ٢/ ١١٤٨ .

(٨٣) شرح سنن أبي داود:- ١/٥١٠.

(٨٤) ينظر:- الجنى الداني:- ٢٣٥

(٨٥) ينظر:- الكتاب:- ١/٢١، وشرح المفصل:-٤/٣٥٣، ومعاني النحو:- ١/٢١٨.

(٨٦) ينظر:- المغني في النحو:- ٣/٣٨-٣٩.

(٨٧) ينظر:- شرح المفصل:-٤/٣٥٣-٣٥٤، و شرح الرضي على الكافية:-٤/١٨٧-١٨٨، ومعاني النحو:- ١/٢١٦-٢١٧.

(٨٨) رواه ابو داود في كتاب الصلاة، باب حصى المسجد رقم(٤٥٨):- ١/١٧٤.

(٨٩) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٢/٣٦٤.

(٩٠) رواه النسائي في الكبرى، كتاب عشرة النساء رقم(٩٠٢٨):-٦/٣٢٦.

(٩١) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٥/١٨٢.

(٩٢) شرح المفصل لابن يعيش:-٤/٣٧٧.

(٩٣) شرح سنن أبي داود:-٢/١٢٥، ٣٦٤-٣٦٥، ٦/٣٦٧.

(٩٤) ينظر:-شرح الرضي على الكافية:- ٤/٢٠٦-٢٠٧.

(٩٥) ينظر:– شرح ابن عقيل:– ٢٩٨/١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم:– ٥٨–٦١، وهمع الهوامع:– ٤١٠/١.

(٩٦) شرح ابن عقيل:– ٢٩٨/١، وينظر:– شرح الأشموني:– ٤٠٥/١.

(٩٧) ينظر:–شرح الرضي على الكافية:– ٢٠٦/٤–٢٠٧، وشرح المفصل:–٣٧٢/٤.

(٩٨) ينظر:– شرح التسهيل:– ٣٨٩/١، وشرح المفصل:–٣٧٧/٤

(٩٩) ينظر:– شرح ابن عقيل:– ٢٩٩/١، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:– ٢١٨.

(١٠٠) ينظر:– شرح ابن عقيل:– ٢٩٩/١، وينظر:– شرح الأشموني:– ٤٠٥/١.

(١٠١) شرح المفصل لابن يعيش:–٣٧٧/٤.

(١٠٢) ينظر شرح ابن عقيل:– ٣١٠/١، والحديث النبوي في النحو العربي:– ١٩٢–١٩٣.

(١٠٣) معاني النحو:–٢٥٠/١.

(١٠٤) المغني في النحو:– ٣٥٣/٣–٣٥٤.

(١٠٥) سورة يوسف:– ٧٦.

(١٠٦) سورة الطارق:– ١٥–١٦.

(١٠٧) ينظر:– شرح المفصل لابن يعيش:– ٣٧٩/٤–٣٨٠، ومعاني النحو:– ٢٥١/١، والحديث النبوي الشريف في النحو العربي:– ١٨٨.

(١٠٨) المغني في النحو:– ٣٥٥/٣.

(١٠٩) الكتاب:– ١٢/٣.

(١١٠) المصدر نفسه:–١٦٠/٣.

(١١١) ينظر:– شرح ابن عقيل:– ٣٠١/١–٣٠٢.

(١١٢) رواه ابو داود، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبيﷺ رقم(١٢٤) :- ١/٤٧.

(١١٣) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ١/٣٠٦.

(١١٤) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان رقم(٥٠٦):- ١/١٩٣.

(١١٥) ينظر:- لسان العرب:- ٦/٢٤٠.

(١١٦) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٢/٤٤٠.

(١١٧) ينظر:- شرح المفصل:- ٤/٣٨٦.، وينظر:- المغني في النحو:- ٣/٣٦١، والمغرب في ترتيب المعرب:- ٢/٤٣٢.

(١١٨) ينظر:- معاني النحو:- ١/٢٥٧.

(١١٩) ينظر:- همع الهوامع:- ١/٤١٣، والجملة الاسمية:- ١٢٢.

(١٢٠) سورة المائدة:- ٦.

(١٢١) رواه البخاري، كتاب التيمم، باب التيمم للوجه والكفين رقم(٣٣٩):- ١/١٣٣.

(١٢٢) ينظر:- المعجم الوسيط :- ٢/١٠٣٥

(١٢٣) ينظر:- شرح سنن أبي داود :- ٢/١٢٥.

(١٢٤) ينظر:- ارتشاف الضرب:- ٣/١٢٢٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني:- ١/٤١٤، وحاشية الخضري:- ١/٢٤٨، وهمع الهوامع:- ١/٤١٣.

(١٢٥) رواه أبو داود، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف رقم (١٦٤٧):- ٢/٤٣.

(١٢٦) شرح سنن أبي داود:- ٦/٣٩٧، وينظر:- شرح الرضي على الكافية:- ٤/٢٠٦-٢٠٧.

(١٢٧) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٦/٣٩٧.

(١٢٨) ينظر:- المغني في النحو:- ٣/٢٦٣.

(١٢٩) ينظر:- شرح المفصل:-٣٨٧/٤، والمغني في النحو:-٢٦٣/٣، وشرح التصريح على التوضيح:- ١/ ٢٧٩.

(١٣٠) ينظر:- شرح المفصل :-٣٨٧/٤.

(١٣١) ينظر:- همع الهوامع:- ٤٦١/١، وشرح التصريح على التوضيح:- ٢٨٣/١.

(١٣٢) رواه ابو داود في كتاب الصلاة، باب حصى المسجد رقم(٤٥٨):- ١٧٤/١.

(١٣٣) ينظر:- شرح سنن أبي داود :-٣٦٥/٢.

(١٣٤) ينظر:- أسرار العربية:- ١٤٨، والمغني في النحو:- ١٢٣/٣، وشرح الرضي على الكافية:- ٣٣٤/٤.

(١٣٥) شرح المغني في النحو:- ٤٦٢- ٤٦٣، وينظر:- أسرار العربية:- ١٤٨، والمغني في النحو:-١٢٣/٣.

(١٣٦) ينظر:- المقتصد في شرح الايضاح:- ١/ ٤٤٣، والأصول في النحو:- ٢٢٩/١، وشرح المفصل:- ٥٢١/٤، وأسرار العربية:- ١٤٨، وشرح التصريح على التوضيح:- ٢٩٣/١.

(١٣٧) ينظر:- شرح المفصل:- ٥٢١/٤.

(١٣٨) ينظر:- شرح التسهيل:-٣٨/٢، شرح قطر الندى وبل الصدى:- ٢٣٤،٢٣٦، وهمع الهوامع:-٤٥٨/١، وشرح المفصل:-٥٢٥/٤.

(١٣٩) ينظر:- الإنصاف في مسائل الخلاف:-١٤٤/١

(١٤٠) الإنصاف في مسائل الخلاف:-١٤٤/١، وينظر:- شرح الرضي على الكافية:-٣٣٤/٤-٣٣٦، وشرح ابن عقيل:- ٣١٨/١-٣١٩.

(١٤١) الإنصاف في مسائل الخلاف:-١٥٠/١.

(١٤٢) ينظر:- المقتصد:- ٤٤٦/١-٤٤٧، وشرح الرضي على الكافية:-٣٨٢/٤، وشرح ابن عقيل:- ٣٢٠/١.

(١٤٣) الكتاب:- ١٣٢/٢.

(١٤٤) ينظر:- الكتاب:- ١٣٢/٢، وشرح التسهيل:-٥/٢، وهمع الهوامع:- ٤٢٥/١.

(١٤٥) ينظر:- شرح المفصل :- ٥١٩/٤، والمقتصد:- ٤٤٣/١.

(١٤٦) ينظر:- النحو الوافي:- ٥٧٠/١.

(١٤٧) ينظر:- أوضح المسالك:- ٣٢٨/١- ٣٢٩.

(١٤٨) ينظر:- الأصول في النحو:- ٢٢٩/١- ٢٣٠، وشرح الرضي على الكافية:- ٣٣٥/٤-٣٣٨.

(١٤٩) ينظر:- شرح المفصل:- ٥٢٦/٤، ومعجم الإرشاد للأدوات النحوية:- ٣٨-٣٩.

(١٥٠) ينظر:- الكتاب:-٣٣/٤، والمقتصد:- ٤٤٨/١، وشرح المفصل:-٥٢٦/٤، شرح قطر الندى وبل الصدى:- ٢٣٣، وهمع الهوامع:-٤٢٥/١-٤٢٦.

(١٥١) شرح التصريح على التوضيح:-٢٩٤/١.

(١٥٢) المغني في النحو:- ١٧٨/٣-١٨٠، وينظر:- أوضح المسالك:-٣٣٢/١-٣٣٦.

(١٥٣) رواه البخاري، كتاب الوضوء، باب هل يمضمض من اللبن رقم(٥٢٨٦):-٥/ ٢١٢٨.

(١٥٤) ينظر شرح سنن أبي داود:- ٤٥١/١.

(١٥٥) ينظر:- الأصول في النحو:- ٢٣٢/١، ١٩٥/٢، وأوضح المسالك:-٣٦٦/١، وهمع الهوامع:-٤٥١/١.

(١٥٦) ينظر:- الإنصاف في مسائل الخلاف:- ١٥٩/١.

(١٥٧) ينظر:- الكتاب:-١٣٩/٢، وأوضح المسالك:-٣٦٦/١-٣٦٧.

(١٥٨) ينظر:- مغني اللبيب:-٢٥٨/١،٣٢.

(١٥٩) رواه النسائي:- كتاب الزينة، باب عقد اللحية رقم(٥٠٦٧):- ٨/ ١٣٥.

(١٦٠) سورة البقرة:- ١٤٣.

(١٦١) ينظر شرح سنن أبي داود:- ١٢٦/١.

(١٦٢) رواه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر(٥٥٣):- ٢١٠/١.

(١٦٣) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٢٩٣/١.

(١٦٤) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب التسمية عند الوضوء (١١٦٧):- ٥١/٥.

(١٦٥) ينظر:- شرح سنن أبي داود:-٥١/٥.

(١٦٦) ينظر:- مغني اللبيب:- ٣٩/١، معجم الإرشاد للأدوات النحوية:- ٣٨.

(١٦٧) ينظر:- الكتاب:- ١٣١/٢ .

(١٦٨) ينظر:- كتاب سيبويه:- ١٢٤/٣، شرح الرضي على الكافية:- ٣/ ٣٤٦، حاشية الصبّان:- ١/ ٤٢٠.

(١٦٩) شرح الرضي على الكافية:- ٣٣٩/٤.

(١٧٠) الكتاب:- ١٢٤/٣.

(١٧١) شرح المفصل:- ٥٢٦/٤، وينظر:- المقتصد في شرح الايضاح:-٤٤٨/١.

(١٧٢) شرح الرضي على الكافية:- ٣٤٣/٤، وينظر في النحو العربي نقد وتوجيه:- ٣١٤-٣١٨.

(١٧٣) حاشية الصبان على الاشموني:- ٤٢٣/١.

(١٧٤) شرح سنن أبي داود:- ٢٩١/١.

(١٧٥) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٢٩١/١.

(١٧٦) الكتاب:- ١٦٣/٣-١٦٤.

(١٧٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني:- ٤٥٤/١-٤٥٥.

(١٧٨) همع الهوامع:- ٤٥٣/١.

(١٧٩) ينظر:- الاصول في النحو:-٢١٠، وشرح الرضي على الكافية:-٣٧٢/٤-٣٧٣، وأوضح المسالك:-

٣٧٢/١،وشرح ابن عقيل:–٣٥٣/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى:– ٢٣٩، وهمع الهوامع:– ٤٥٤/١–٤٥٥.

(١٨٠) رواه الإمام مسلم كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب عقب الوضوء رقم (٢٣٤):–٢٠٩/١.

(١٨١) ينظر:– شرح سنن أبي داود:– ٣٩٤/١.

(١٨٢) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب سجود السهو رقم(١٠٢٩):–١/ ٣٩٤.

(١٨٣) ينظر:– شرح سنن أبي داود:– ٣٢٨/٤.

(١٨٤) ينظر:– المقرب:– ١٠٦/١.

(١٨٥) ينظر:– مغني اللبيب:–٣٢٠/١، والجنى الداني:– ٥٩١–٥٩٢، ومعجم الإرشاد للأدوات النحوية:– ٢٥٩.

(١٨٦) ينظر:– المقتضب:– ١٠٧/٤.

(١٨٧) شرح المغني في النحو:– ٤٦٣، وينظر:– النحو الوافي:–٥٧١/١–٥٧٢.

(١٨٨) ينظر:– مغني اللبيب:–٣٢١/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:–٢٢٣/١–٢٢٤.

(١٨٩) ينظر:– المصدر نفسه:–٣٢١/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:–٢٢٤/١، وهمع الهوامع:–٤٢٦/١.

(١٩٠) ينظر:– همع الهوامع:–١/ ٤٢٦.

(١٩١) ينظر:– الكتاب:– ٤٣٥/١، ٨/٢، وشرح المفصل:– ٥٦٠/٤–٥٦٢، والمغني في النحو:– ٢٣٩–٢٤٠، ومغني اللبيب:– ٣٢٢/١.

(١٩٢) ينظر:– شرح المفصل:–٥٦٢/٤، والمغني في النحو:– ٢٣٩/٣، وحاشية الخضري:–٢٧١/١.

(١٩٣) رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب من نام عن الصلاة ونسيها رقم(٤٣٨):–١٦٨/١.

(١٩٤) ينظر:– شرح سنن أبي داود:– ٢٣٠/٢.

(١٩٥) ينظر:– شرح التصريح على التوضيح:–٢٩٥/١، والمغني في النحو:–١٣٦/٣– ١٣٧، ومعجم الإرشاد

للأدوات النحوية:- ٢٥٤.

(١٩٦) ينظر:- مغني اللبيب:- ٣١٧/١، والنحو الوافي:- ٥٧٤/١.

(١٩٧) ينظر:- شرح التصريح على التوضيح:- ٢٩٦/١.

(١٩٨) ينظر:- شرح التسهيل:- ٧/٢- ٨، وشرح الرضي على الكافية:- ٣٣٦/٤، وحاشية الصبان على الأشموني:- ٤٢٤/١، وهمع الهوامع:- ٤٢٨/١، والحديث النبوي في النحو العربي:- ١٩٥.

(١٩٩) الكتاب:-٣٣٢/٣، وينظر:- همع الهوامع:- ٤٢٩/١.

(٢٠٠) ينظر:- شرح المفصل:- ٥٧٢/٤، وحاشية الصبان على الاشموني:- ٤٢٥/١، وهمع الهوامع:- ٤٢٩/١.

(٢٠١) رواه البخاري:- كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (٥٧٠٥):-٥/ ٢٢٤٩.

(٢٠٢) مغني اللبيب:- ٣١٥/١، وينظر همع الهوامع:- ٤٣١/١-٤٣٢.

(٢٠٣) سورة طه :-٤٤.

(٢٠٤) سورة عبس:-٣.

(٢٠٥) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٨٤/١.

(٢٠٦) الكتاب:-٢٧٤/٢.

(٢٠٧) ينظر:- الأصول في النحو:-٣٧٩/١، وشرح التسهيل:-٥٣/٢.

(٢٠٨) ينظر:- شرح ابن عقيل:- ٥/٢-٧، وشرح التصريح على التوضيح:-٣٣٦/١، وحاشية الصبان:-٣/٢.

(٢٠٩) المغني في النحو:-٢٤٢/٣.

(٢١٠) ينظر:- شرح قطر الندى وبل الصدى:- ٢٥٣، وشرح التصريح على التوضيح:-٣٣٦/١-٣٤١، وهمع الهوامع:-٤٦٣/١، ٤٦٦، ومعجم الإرشاد للأدوات النحوية:- ٢٣٤.

(٢١١) ينظر:- الأصول في النحو:- ٣٨٢/١، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب:- ٢٣٧.

(٢١٢) رواه الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التسمية عند الوضوء (٢٥):- ١٣/١.

(٢١٣) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٢٧٢/١.

(٢١٤) رواه ابو داود، كتاب صلاة التطوع، باب صلاة الضحى رقم(١٢٩٠):-١/ ٤٩٦

(٢١٥) ينظر:- شرح سنن أبي داود:-٣٨/٣.

(٢١٦) رواه ابو داود، كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة رقم(٩٢٩) :-٣٤٨/١.

(٢١٧) ينظر:- شرح سنن أبي داود:-١٧٤/٤.

(٢١٨) ينظر:- شرح سنن أبي داود:- ٤٨٩/٢.

(٢١٩) ينظر:- شرح شذور الذهب:- ٣٠٨، وشرح الرضي على الكافية:-١٩٩/٢-٢٠٢، وشرح ابن عقيل:- ٣٦٥/١-٣٧١.

(٢٢٠) ينظر:- الكتاب:-٣٩/١-٤٠، والمقتضب:- ٩٥/٣، والأصول في النحو:- ١٧٧/١، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية:- ٩١.

(٢٢١) ينظر:- شرح التسهيل:-٧٦/٢، وما بعدها، وهمع الهوامع:-٤٧٦/١، والأصول في النحو:- ١٧٧/١، والخصائص:- ١١١/٣.

(٢٢٢) ينظر:- شرح ابن عقيل:- ٣٩٣/١-٣٩٤، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي على القطر:-٣٨/٢.

(٢٢٣) الكتاب:- ٣٩/١- ٤٠، وينظر:- الأصول في النحو:- ١٧٧/١، وسر صناعة الإعراب:- ٣١١/١.

(٢٢٤) الإنصاف في مسائل الخلاف:- ٦٧٦/٢.

(٢٢٥) ينظر:- الإنصاف في مسائل الخلاف:-٦٧٦/٢-٦٧٧.

(٢٢٦) ينظر:- همع الهوامع:- ٤٨٦/١.

(٢٢٧) ينظر:- الكتاب:- ٣٩/١-٤٠، والأصول في النحو:- ١٧٧/١-١٩٧، وشرح المفصل:- ٣٢٨/٤- ٣٣٣،

وشرح شذور الذهب:- ٣٧٧-٣٧٨، وشرح ابن عقيل:- ٣٩٥/١، .....وما بعدها، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي للقطر:- ٢/٣٩-٤١.

(٢٢٨) ينظر:- أوضح المسالك:- ٤٢/٢، وهمع الهوامع:- ٤٨١/١.

(٢٢٩) الكتاب:- ١٢٦/١، وينظر:- المغني في النحو:- ٣٠٤/٣.

(٢٣٠) ينظر:- المغني في النحو:- ٣٠٤/٣.

(٢٣١) ألفية ابن مالك:- ٢١.

(٢٣٢) سورة التكوير:- ٢٤.

(٢٣٣) ينظر:- النشر في القراءات العشر:-٤٣٩/٢.

(٢٣٤) سورة البقرة:-٢٢٢.

(٢٣٥) رواه مسلم، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها رقم(٣٠٢):- ٢٤٦/١.

(٢٣٦) سورة البقرة:-٤٦.

(٢٣٧) ينظر:- شرح سنن أبي داود:-١٨/٢.

(٢٣٨) ينظر:- المغني في النحو:-٣٠٧/٣، وهمع الهوامع:-٤٧٧/١.

(٢٣٩) ينظر:- المغني في النحو:- ٣٠٧/٣.

(٢٤٠) ينظر:- حاشية الصبان على الأشموني:-٣٠/٢

(٢٤١) ينظر:- المصدر نفسه:- ٣١/٢.

(٢٤٢) رواه النسائي، كتاب الصلاة، باب المحافظة على الصلوات الخمس رقم(٤٦١):-٢٣٠/١

(٢٤٣) ينظر:- شرح سنن أبي داود:-٣٠٤/٢.

(٢٤٤) ينظر :-الكتاب:- ١/ ٤٠، وشرح التسهيل:- ٢/ ٨١٠، والمغني في النحو:- ٣/ ٢٩٦-٢٩٨، وشرح ابن عقيل:- ١/ ٤٠١، والنحو الوافي:- ١/ ٢١٥.

(٢٤٥) رواه أبو داود:- كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مسته النار رقم (١٩٣):- ١/ ٧٦.

(٢٤٦) ينظر :- شرح سنن أبي داود:- ١/ ٤٤٧.

(٢٤٧) رواه أبو داود، كتاب الطهارة، باب كيف المسح رقم (١٦٣):- ١/ ٦٣.

(٢٤٨) سورة المعارج :- ٦.

(٢٤٩) شرح سنن أبي داود :- ١/ ٣٨٣.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الاندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق:- د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة/مصر، (د.ت) .
- أسرار العربية، أبي البركات عبد الرحمن بن ابي سعيد الانباري (٧٧٥هـ)، تحقيق، محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق/سوريا، (د.ت) .
- الأشباه والنظائر في النحو، العلامة جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د.ت) .
- الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط٣ ،١٤١٧هـ/١٩٩٦م .
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت/لبنان ط١٥، ٢٠٠٢ م .
- الأفعال الناسخة، حمدي كوكب، طبع على نفقة المؤلف، ط١، ١٩٩٨م .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، العلامة أبي عبدالله جمال الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك الجياني(٦٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط١، (د.ت) .
- الانصاف في مسائل الخلاف، الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الانباري، (٥٧٧هـ)، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .

- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، إبن هشام جمال الدين الانصاري (٧٦١هـ)، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، (د.ت) .
- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك، إبن هشام جمال الدين الانصاري (٧٦١هـ)، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، (د.ت) .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبي ربيع عبدالله بن احمد بن عبدالله السبتي(٦٨٨هـ)، تحقيق:- عباد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- تذكرة النحاة، أبي حيان محمد بن يوسف الاندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق:- عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الاندلسي، تحقيق:- د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق/سورية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) تحقيق:- نصر الدين تونسي، شركة القدس، القاهرة/مصر، ط١، ٢٠٠٧م .
- الجامع الصحيح(سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي(٢٧٩هـ)، مراجعة:- أحمد محمد شاكر وآخرون، دار احياء التراث، بيروت/لبنان، (د.ت).
- الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة/مصر، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- الجنى الداني في شرح حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي(٧٤٩هـ)، تحقيق:- فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري(١٢٨٧هـ)، ضبطه:- يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك(١٢٠٦هـ)، تحقيق:- د. طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة/مصر، (د.ت) .
- حاشية على شرح الازهرية، الشيخ حسن العطار(١٢٦١هـ)، مطبعة حارة الفراضة، القاهرة/مصر، (د.ت) .
- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، يس بن زين الدين الحمصي (١٠٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلي واولاده، القاهرة/مصر، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م .
- الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، د. محمد ضاري حمادي ، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد/العراق، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- الحديث النبوي في النحو العربي، د. محمود فجال، أضواء السلف، الرياض/السعودية، ط٢، ١٤٧١هـ/١٩٩٧م .

- الخصائص، أبي الفتح، عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق:- محمد علي النجار، المكتبة العلمية، لبنان/بيروت، (د.ت) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق:- احمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق/سورية، ط٢، (د.ت) .
- سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق:- د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق/سوريا، ط١، ١٩٨٥م .
- سنن أبي داود، سليمان بن الاشعث ابو داود السجستاني(٢٧٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت/لبنان، (د.ت) .
- سنن النسائي الكبرى، احمد بن شعيب ابو عبد الرحمن النسائي(٣٠٣هـ)، تحقيق:- د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (٧٢٩هـ)، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (٧٢٩هـ)، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك (المسمى منهج السالك على الفية ابن مالك)، علي بن محمد الأشموني(٩٢٩هـ)، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة/مصر، ١٣٦٥هـ/١٩٤٦م .
- شرح التسهيل، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق:- عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة/مصر، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الازهري (٩٠٥هـ)، تحقيق:- محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠م .
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم ابي عبد الله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك(٦٨٦هـ)، تحقيق:- محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .
- شرح الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (٦٨٦هـ)، تحقيق:- احمد السيد احمد، المكتبة التوقيفية، (د.ت) .
- شرح اللمحة البدرية، ابن هشام جمال الدين الانصاري(٧٦١هـ)، تحقيق:- أ.د. هادي نهر، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/الاردن، ٢٠٠٧م .
- شرح المغني في النحو، بدر الدين محمد بن عبد الرحيم العربي الميلاني (٨١١هـ)، تحقيق ودارسة:- قاسم خليل ابراهيم الاوسي، ديوان الوقف السني، بغداد/العراق،ط١، ١٤٣٢/٢٠١١م .

- شرح المفصل، موفق الدين أبي البقاء يعيش الموصلي (٦٣٤هـ) تحقيق:- د. ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي ،(٦٦٩هـ) تحقيق:- د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، الموصل/العراق، ١٩٨٢م .
- شرح سنن أبي داود، الإمام بدر الدين العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق:- ابي المنذر خالد بن ابراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض/ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة/مصر، ٢٠٠٤م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين ابن هشام الانصاري، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفجر، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، محمد بن اسماعيل البخاري(٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، ودار اليمامة، بيروت/ لبنان، تحقيق وتقديم:- مصطفى ديب البغا، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- صحيح مسلم، مسلم بن حجاج أبو الحسن النيسابوري(٢٦١هـ)، تحقيق:- محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث، بيروت/لبنان، (د.ت) .
- الفعل زمانه وابنيته، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي دار الرائد العربي، بيروت/لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .
- كتاب الايضاح، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧هـ)، تحقيق:- كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت/لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
- الكتاب، سيبويه أبي بشير عمرو بن قنبر(١٨٠هـ)، تحقيق:- عبد السلام محمد هارون الخانجي، القاهرة/مصر، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م .
- اللامات، أبي القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ)، تحقيق:- مازن مبارك، دار صادر، بيروت/لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ .
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري(٨١١هـ)، دار صادر، بيروت/لبنان، ط١، (د.ت) .
- المسائل البصريات، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧هـ)، تحقيق:-محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة/مصر، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) تحقيق:- د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق/سورية، ودار المنارة، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) تحقيق:- د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق/سورية، ودار المنارة، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبي علي الفارسي(٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق:- صلاح الين عبدالله السنكاوي، منشورات وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، بغداد/العراق، (د.ت) .
- المسائل المنثورة، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(٣٧٧هـ)، تحقيق:- د.شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان/الاردن، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .
- معاني القران أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت/لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان/ الاردن، ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م .
- معجم الإرشاد للأدوات النحوية، خليل توفيق موسى، دار الارشاد للنشر، حمص/سوريا، ط٣، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م .
- المعجم الوسيط، ابراهيم مصطفى و احمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق:- مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، (د.ت) .
- المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر الدين المطرزي(٦١٠هـ)، تحقيق:- محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة اسامة بن زيد، حلب/سورية، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت/لبنان، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م .
- المغني في النحو، الامام تقي الدين منصور بن فلاح اليمني(٦٨٠هـ)، تحقيق:- عبد الرزاق السعدي، دار الشؤن الثقافية، بغداد/العراق، ط١، ٢٠٠٠م .
- المفصل في صنعة الاعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق:- د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت/لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- المقتصد في شرح الايضاح، عبد القادر الجرجاني(٤٧١هـ، أو ٤٧٤)، تحقيق:- د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد/العراق، ١٩٨٢م .
- المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥هـ)، تحقيق:- محمد عبد الخالق عضيمة، من منشورات وزارة الاوقاف المصرية، مصر/القاهرة، ١٤٥١هـ/١٩٩٤م .
- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(٦٦٩هـ)، تحقيق:- د. احمد عبد الستار الجواري، د. عبد الله الجبوري، مؤسسة علي جراح الصباح للنشر والتوزيع ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي (ت٣٩٤هـ)، شرح وتعليق:- محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٠م .
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة/مصر، ط٣، ١٩٦٩م.

- النشر في القراءات العشر، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(٨٣٣هـ)، صححه وراجعه:- الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، (د.ت)
- النواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام النعيمي، مؤسسة الرسالة، العراق/بغداد، ط١، ١٩٧٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق:- أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت/لبنان، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

Abstract

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, which concerned us with the greatest book was revealed, and blessed us with the most generous prophet sent, thank rewards grace, and the equivalent of overpriced, and the best prayer and delivery sent as a mercy to the worlds, the best of pronunciation Baldhad and his family pure, his family and the good followers, and followed them in truth what a succession of day and night.

After: - dealt search in inbuilt copies nominal sentence in explaining the Al Imam Al Aini (d. 822 AH) to explain Sunan Abi Dawood ((the study of grammatical)), has achieved this explanation holy and precious, which included a lot of benefits of jurisprudence and grammatical and other sciences, (Abu al Mundhir Khaled bin Ibrahim al-Masri), and the explanation lies in the seven volumes ranging from the number of pages in each volume between (600 and 700) pages, but this edition of the investigation in a single library of Al Rushid in Saudi Arabia a year (1420/1996).

Then the Scientific Library, in Beirut print the book year (1427/2007), an edition filmmaker conversations only and without achieving the texts by belong Hadiths for their sources and put footnotes Professor (Abu Mahrous Amr ibn al-Mahrous); Therefore, we have adopted in the research the edition of Al Rushid library; to distinguish them investigate scientific as noted above.

We in this research study copies nominal sentence contained in this explanation has included research in preparation, and three sections: - intake boot concept burners in the language and terminology, and the beginning of the emergence of this term, and dealt with the detective: - modal verbs, and the actions of the approach, and the characters Almhbhh already and her works, and acts that are focused Mfolin, with mention of their applications Imam Al Aini to explain the kind Sunan Abi Dawood, compared with words from my school grammarians of Basra and Kufa, and seal search a conclusion stating the most important results, and Praise be to Allah, Lord of the Worlds.